الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

# الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)– السنة الثانية 2020 – الدورة البرلمانية العادية (2020-2021) – العدد: 7

## الجلسة العلنية العامة

**المنعقدة يوم الخميس 9 جمادى الأولى 1442**
**الموافق 24 ديسمبر 2020**

**طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 11 جمادى الثانية 1442**
**الموافق 24 جانفي 2021**

# فهرس


- **محضر الجلسة العلنية التاسعة**..... **ص** 03
  - أسئلة شفوية.

- **ملحق**..... **ص** 35
  - أسئلة كتابية.

# محضر الجلسة العلنية التاسعة
# المنعقدة يوم الخميس9 جمادى الأولى 1442
# الموافق 24 ديسمبر 2020

**الرئاسة:** السيد حميد بوزكري، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة**
**والدقيقة الثالثة عشرة صباحا**

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء وأسرة الصحافة والإعلام؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها عدد من أعضاء مجلس الأمة تتعلق بقطاعات مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا الأجوبة عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بالأطرش، ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الطاقة، فليتفضل مشكورا.

**السيد نور الدين بالأطرش:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

كل باسمه وجميل واسمه، مع حفظ الألقاب والرتب والمقامات، سلام الله عليكم جميعا.

قبل ذلك ـ السيد رئيس الجلسة ـ دعني، أولا، أعزي في هذه السانحة في شهداء المروحية، خوسة نور الدين إبن عين تادلس، ولاية مستغانم، وزملاءه الذين استشهدوا إثر تلك الحادثة وكل شهداء الوطن، الذين سقطوا في ساحات الوغى وهم يدافعون عن هذا الوطن.

أعود إلى سؤالي الشفوي ـ السيد رئيس الجلسة ـ وهو موجه إلى السيد وزير الطاقة، وفيه أقول: تعاني كثير من المناطق الريفية والقرى في ولاية مستغانم من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي.

وليس يخفى على أحد ما يترتب عن مثل هذا الخلل من عطب في الآلات الكهرومنزلية ومن تعطل لوسائل الإنتاج، ناهيك عن إتلاف مواد غذائية متنوعة، صلاحيتها مرتبطة بالتبريد.

قد يقال: وأي جديد فمثل هكذا أمر اعتدناه وألفناه؟

وأقول أن يصبح العطل طبيعة لا تقلق، ليس أمرا جميلا، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والحضارية والاجتماعية للطاقة الكهرومنزلية، أريد التذكير بأن شباب اليوم حيث ما كان وخاصة في البادية، حيث لا مرافق، ولا ارتباط حيوي بالأنترنت وبالتواصل الاجتماعي، وهذا أمر حيوي وليس فقط حاجة من الحاجات.

فلنعلم أن شابا لم يجد طاقة لشحن هاتفه، شاب لا تطربه ولا ترضيه كل المشاريع وإن تحققت.

سؤالي: هل نعي حقا ماذا يعني انقطاع الكهرباء في 2020 ونحن على مشارف سنة 2021؟ وهل تعد الطاقة الكهربائية من الأولويات؟

وهل نشغل الطاقة الشمسية في أبسط الاستعمالات اليومية؟

وهل ندرك ما يحقق هذا كله من حلول ومن تشغيل في بلد الشمس فيه هبة أخرى من هبات الرحمن؟

شكرا على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة، ليقدم الإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الطاقة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد المحترم نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالانقطاعات الكهربائية واستعمال الطاقة الشمسية، والذي يشرفني أن أتقدم إليه بالإجابة التالية:

تتميز ولاية مستغانم بـ 120 كلم ساحلا، وهي مزودة بالطاقة الكهربائية كما يلي:

1 ـ ستة (6) مصادر طاقوية من نوع «الضغط العالي» و«المتوسط».

2 ـ حاملات متنقلة واحدة مع شبكة طاقة ذات ضغط عالي 2505 كلم عبر كل الولاية، منها 526 كلم شبكة تحت الأرض، و1979 كلم شبكة جوية.

3 ـ تم تزويد الولاية كذلك في 2008 بمنبعين لتحويل الطاقة (Poste source) ومصدر طاقة واحد من نوع 30/10 و60 كيلوفولت.

4 ـ حاملة متنقلة أخرى واحدة من نوع 20 ميغافولت في منطقة الظهرة الريفية وشمال غرب مستغانم.

5 ـ ما بين 2008 و2014 تم كذلك إنجاز ثلاثة (3) منابع لتحويل الطاقة، وما بين 2014 و2016 تم إنجاز (3) منابع لتحويل الطاقة وحاملتين متنقلتين، يعني (Des postes mobiles) من نوع 20 ميغافولت.

6 ـ ما بين 2016 و2020، تم كذلك إنجاز 5 منابع لتحويل الطاقة، وحاملتين إضافيتين إلى تلك التي أنجزت من قبل.

وفيما يتعلق بتزويد الشبكات الحضرية في مدينة مستغانم، يتم تشغيل شبكة حضرية ذات الضغط العالي والمتوسط بـ 10 كيلوفولت، من خلال منبعين لتحويل الطاقة أو (Poste source)، وكذلك في مدينة مستغانم هناك منبع بـ 30/10 و60 كيلوفولت، وسط المدينة، وكذلك منبع آخر بـ 10 إلى 60 كيلوفولت في ميناء مستغانم.

الإجراءات المتخذة:

لتحسين جودة الخدمة واستمراريتها، من بين 68 كلم من الشبكة تم إنجاز 28 كلم لحد الآن، من بين 68 كلم المخططة.

تم كذلك إنجاز 365 محوّل ضغط عالي ومتوسط، من بينها 13 محوّلا، 7 تم إنجازها و6 هي حاليا في طور الإنجاز.

تم كذلك إنجاز محوّل من 30 إلى 60 كيلوفولت، في إطار مخطط التنمية لمنطقة الجنوب الغربي للولاية.

أما فيما يخص صيانة الشبكة والمحولات، تم إنجاز 52 كلم من الشبكة، وكذلك استبدال 13 من المعدات والمحولات.

أما فيما يخص سؤال استخدام الطاقة الشمسية، نعلمكم أنه حتى الآن لم تسجل أي محاولة من طرف شركة سونلغاز، ما عدا عملية الإنارة العمومية من طرف الولاية وفي الحصيلة أخبركم أن تغطية ولاية مستغانم

بالكهرباء بلغت 97 ٪ (حصيلة الربط)، وفيما يخص الغاز بلغت نسبة التغطية 58 ٪.

فيما يخص الطلبات، خاصة خلال سنة 2020، في إطار برنامج الحكومة الجديد، بلغ عددها 38 طلبا خاصا بالربط بالكهرباء للمساحات الفلاحية، منها 13 تم إنجازها خلال سنة 2020، و5 منها في طور الإنجاز، أما الباقي فهي قيد الدراسة ـ إن شاء الله ـ سيتم ربطها خلال 2020 أو استكمالها آفاق 2022، وذلك حسب المسافة ما بين شبكة نقل الكهرباء ووضعية المساحات الفلاحية.

فيما يخص المستثمرين، بالنسبة للكهرباء هناك ستة (6) طلبات لربط الكهرباء، تم إنجاز اثنين (2) منها والأربعة (4) المتبقية سيتم ربطها بالكهرباء خلال 2020.

وفيما يخص الغاز الطبيعي كذلك لدينا طلبان (2) يخصان الغاز الطبيعي فقط.

فيما يخص مناطق الظل، هناك في ولاية مستغانم 266 منطقة ظل، كانت مسجلة قيد الدراسة بداية السنة، حيث بدأنا بربط مناطق الظل خلال شهري أوت وسبتمبر الماضيين، أما الآن فلدينا 154 التي تم ربطها بشبكة الكهرباء.

وفيما يخص الغاز وحسب إحصائيات وزارة الداخلية لدينا 369 منطقة ظل طلبت التزويد بالغاز، لكن أغلبيتها بعيدة عن شبكة نقل الغاز، إذن لحد الآن تم ربط 12 ٪ فقط من هذه المناطق والبقية سيتم إنجازها خلال سنة 2021 إن شاء الله.

تقبلوا مني، سيدي، فائق الاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد نور الدين بالأطرش هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد نور الدين بالأطرش:** شكرا.

سيدي الوزير، كل هذه الإحصائيات التي قدمت ومازالت الكهرباء تنقطع في ولاية مستغانم، ولما أتكلم عن مستغانم أتكلم عن سائر الوطن.

سيدي الوزير، كثيرا ما نطيل الخطابات عن الثقة بين المواطن والسلطة، أقول لكم يا سادة بأن الثقة قد تبدأ من عدم انقطاع الكهرباء، حين يتكرر انقطاع الكهرباء يوميا يولد مرضا خطيرا لدى المواطن وهو الخوف من انقطاع الكهرباء، حتى وإن وجدت الكهرباء، يتألم لانقطاعها ويبقى يترقب انقطاعها مرة أخرى.

أنا لا أحمّلكم ورثا وجدتموه وورثتموه، ولكن أتكلم عن شخص معنوي، مؤسسات الدولة التي لا تزول بزوال الرجال.

السيد الوزير، هناك محطة متواجدة في ولاية مستغانم، بلغ التأخير فيها ثلاث (3) سنوات، هذه المحطة سوف تسد العجز ليس فقط لمستغانم ولكن حتى لدول أجنبية، كيف نصدر الكهرباء ونحن عاجزون عن علاج عدم انقطاع الكهرباء في بلادنا، تصوروا، في مقابلة نهائية، لو ينقطع الكهرباء، المواطن يبقى يفقد الثقة، نحن نعرف العوامل الطبيعية (الرياح، الأمطار...)، وفي هذا الصدد، بودي أن أقدم تحية تقدير لعمال سونالغاز، منهم من مات وهو على متن عمود كهربائي حرقا وهناك أيضا من مات من شدة الضغط وإلى غير ذلك، ولكن دائما أقول لكم إنني أتكلم عن الشخص المعنوي.

الدواوير ـ السيد الوزير ـ إنني أخرج وأتجول في بعض بلديات ودواوير ولاية مستغانم، ذات مرة، وفي دوار الترامنية، الصفصاف والرحايلية وكذا بورحلة والحضري وأولاد بوراس، انقطعت الكهرباء بها 12 يوما، لم يعد انقطاع الكهرباء مجرد إنارة وفقط، تجاوزنا هذا، الآن المشكل في الطاقة الكهربائية، لما تنقطع الكهرباء عن الفلاح فقد منتوجه والتاجر فقد مخزونه، الكهرباء تنقطع في المنزل حيث الإبن الذي يتمنى أن يدرسه أبوه ويتعب من أجله سيجعل من انقطاع الكهرباء سببا ليمتنع عن المراجعة والدراسة ويقول له لا أدرس ولا يمكنني حضور الامتحانات؛ وبالتالي، السيد الوزير، أتمنى أن تجدوا حلا في أسرع وقت لهذه المعضلة التي هي في دواوير ولاية مستغانم، انقطاعات متكررة سببت هلعا وضغطا للمواطن الجزائري.

أكثر من ذلك، السيد الوزير، استحييت أن أنقل لكم انشغالا وللسيد الوالي، لحد الآن مازالت الأعمدة الكهربائية في الموايدية وبوغيرات و غيرها تمر الأسلاك الكهربائية على بعض السكنات ـ والله ـ استحييت أن أوصل هذا الانشغال لكم، وربما الأمر مؤسف أكبر في الواقع وقد بلغناه للمدراء المركزيين نأمل أن تتخذ الإجراءات قبل أن تقع الفاجعة.

دقيقة فقط السيد رئيس الجلسة وأكمل.

أذهب إلى أمر آخر، السيد الوزير، فيما يخص الغاز، والله ليحزّ في نفسي، هناك مناطق فيها منحدرات تم وصلها بالغاز

الطبيعي بنسبة أكثر من 90 ٪، ولاية مستغانم ننظر إليها ظاهريا، ولكن باطنيا لم تصل بعد 50 ٪، هناك بلدية بوغانم والصفصاف ومداخيل ودواوير مازالت تناشدكم ضالتها. أتمنى، السيد الوزير، على الأقل أن تأخذوا هذه المعطيات بعين الاعتبار، خاصة محطة توليد الكهرباء التي هي في تأخر، ودائما أتكلم وأقول عن المال النائم، إنه في كل تأخر إهدار للمال العام، فلما نربح الوقت وننجز ما يمكن إنجازه في وقته سنربح ذلك المال الذي كنا سنهدره في الوقت الضائع.

أشكركم، السيد الوزير، وإن شاء الله ستجدون حلولا لكل هذا، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الطاقة للرد على التعقيب.

**السيد وزير الطاقة:** شكرا سيدي.

فيما يخص الانقطاعات أنتم على حق! هناك انقطاعات كثيرة عبر كل الولايات، أعطيكم مثالا فقط: منذ ستة أشهر وأنا على رأس وزارة الطاقة، كانت لدينا أربعة انقطاعات هنا في وسط الجزائر، أربعة انقطاعات! هذا يحصل في كل الولايات، لأسباب أغلبها راجع لعدم صيانة المعدات الكهربائية وحتى لا ننسى، فمنذ سنة 2016 أغلبية المشاريع في ميدان الطاقة أو في ميادين أخرى كانت مجمدة، ورفع التجميد هذا بدأ في أواخر سنة 2019 أو بداية سنة 2020، الأمر الذي جعل سونالغاز تنطلق في عدة مشاريع، خاصة فيما يتعلق بالصيانة وكذا تحسين الخدمات.

أما فيما يخص قدرة إنتاج الكهرباء في الجزائر، أحيطكم علما بأننا ننتج 22000 ميغاوات ونحن في أقصى حد، عندما نستهلك ونستهلك نصل إلى 17000 ميغاوات فقط، لماذا؟ لأن كل هذه المشاريع وضعت حسب فترات الذروة حاليا، ونحن بكل صراحة نشتغل حاليا مع وزارة التحول الطاقوي والطاقات المتجددة لنغير هذا البرنامج، لنطبق أو لنحصل على تحول طاقوي حقيقي ونسرع في إدخال الطاقات المتجددة ـ إن شاء الله ـ ربما نحن نشتغل ولا يمكننا أن نقول لك إنه لدينا برنامج واضح، لأنك طرحت سؤالا فيما يخص الطاقات المتجددة وبكل صراحة، الكل يعلم أنه في سنة 2011 من 22000 ميغاوات، لم يستغل منها إلا أقل من 400 ميغاوات، هذه هي الحقيقة، يعني لا أكذب عليك نحن متأخرون جدا، لكن الآن ونظرا لقرار رئيس الجمهورية القاضي بخلق وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، أظن هذا هو الحل وليس في البرامج، الحل في الاستراتيجية، في السياسة الجديدة، التي تأخذ بعين الاعتبار المصادر الطاقوية الموجودة، الاحتياجات بعيدة المدى، بعد كل هذا نسطر البرامج وبخطة بعيدة المدى، ليس بوضع برنامج فقط، قال نعمل على 4000 ميغاوات، فعلا، قاموا بطرح مناقصة على 4000 ميغاوات في سنة 2018 على ما أظن، وكان فيها 150 مستثمرا طرحوا عرضا بـ 150 ميغاوات، لكن لحد الآن لم ينطلق ـ بكل صراحة ـ الأمر الذي جعلنا نغير البرنامج تماما.

إذن، فيما يخص انقطاعات الكهرباء، يحصل ذلك وأغلبيتها خارج مسؤولية سونلغاز، أعطيك مثالا فقط: مؤخرا لا أتذكر الولاية، وُجد في محوّل كهربائي ثعبان! كبير، ثعبان! دخل هناك مما أدى إلى انفجار كلي للمحوّل الكهربائي، حيث دام الانقطاع لعدة ساعات، كذلك الأمطار الغزيرة، الرياح القوية، سقوط العمود الكهربائي، كما حصل في ولاية أدرار مؤخرا وفي شهر أوت لما كانت الحرارة مرتفعة جدا، هناك عمود كهربائي سقط حيث بقي السكان تقريبا 24 ساعة دون كهرباء، لكن بعد تدخل عمال سونالغاز... تكلمت كذلك عن تصدير الطاقة، نحن لا نصدر كثيرا بل كمية قليلة زائدة، خاصة في الحدود مع تونس أو المغرب وليبيا كذلك ننتجها في المحطات الحدودية وهي زائدة، إذن بدلا من أن نوقف المحطات نفضل تصديرها وهي كمية قليلة فقط.

أما فيما يخص الغاز، فأنت على حق، فولاية مستغانم هي أقل ولاية موصولة بالغاز الطبيعي، لماذا هذا؟ للأسف، لأن أغلبية شبكة نقل الغاز التي تجلب بعيدة عن الولاية، لا يمكننا مقارنة مستغانم مثلا بوهران لأن كل الأنابيب تصب في أرزيو، لا يمكن أن نقارنها ببعض الولايات الأخرى التي نسبة الربط بالغاز بها وصلت 90 ٪، صحيح أنت على حق، لكن ـ إن شاء الله ـ شيئا فشيئا نحل مشاكل كل المواطنين.

نعم! محطة سامسونغ!؟ هذا لم يرد في سؤالكم، ليس لي علم به.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع

نفس القطاع والكلمة للسيد الطاهر غزيل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد الطاهر غزيل:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يخفى على سيادتكم المعاناة التي أصبح يلاقيها سكان الجنوب، وخاصة سكان غرداية، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 50 ألف نسمة، فإني أرفع إلى شخصكم التظلم الذي وصلنا من شبابها البطال كون شركة سوناطراك قامت بتوزيع مناصب الشغل على الولايات المجاورة، 550 منصبا لورقلة و430 للأغواط، شركة سوناطراك مشكورة وإن شاء الله تصل حتى 1000 وننسى البطالة في كل الجزائر، لكن عندما وصل الأمر إلى ولاية غرداية وزعت 14 منصبا، ولعلمكم، سيدي، أن معظم العمال الذين يوظفون في واد نومر، أو الخشيبة، الولاية المنتدبة المنيعة، هم من خارج ولاية غرداية، الأمر الذي جعلنا نتساءل عن سبب هذا التمييز وهضم حقوق ولاية غرداية التي تعاني من بطالة كبيرة، إضافة إلى عدم تمويل الشركات البترولية للمشاريع الرياضية بالجنوب، خاصة بولاية غرداية والولاية المنتدبة المنيعة؛ كنا نطلب الصبر من شبابنا، وسوناطراك ملك الجزائر، وإن شاء الله لن تنسانا، وفي هذا الشهر تم توظيف 230 إطارا من ولاية الأغواط و193 إطارا من ولاية ورقلة، لكن بطالو ولاية غرداية ـ السيد الوزير ـ هم على عاتقكم، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الطاقة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم.

شكرا للسيد المحترم الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بانشغالات الشباب العاطلين عن العمل بولاية غرداية، ورعاية الشركات البترولية للنوادي الرياضية كذلك بولاية غرداية، والذي يشرفني أن أتقدم إليه بعناصر الإجابة التالية:

إن عروض العمل المقدمة إلى وكالة التشغيل الوطنية أي (ANEM)، تستند أساسا على احتياجات هياكلنا التشغيلية ومواقعها الجغرافية، وليس على أساس مبدأ الحصص، كل شيء مربوط بموقع المشروع، لما يكون مشروع في ولاية ويحتاج عددا معينا من العمال، نطلب ذلك العدد من (ANEM) حسب المشروع وحسب موقعه الجغرافي، وليس حسب الحصص، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه قد تم إيداع عرض العمل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في 22 سبتمبر 2019 من قبل سوناطراك، وذلك وفقا لأحكام تنظيمية واستنادا للقرار رقم 01، الصادر عن رئيس الوزراء بتاريخ 11 مارس 2013، والتعليمة الوزارية المشتركة، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017. الغرض من هذا العرض منح 1438 منصب عمل، مقسم على 9 ولايات، أي 89 ٪ منها تتعلق بهياكل الولايات الجنوبية، وهي كالتالي، كما ذكرها الأخ من قبل:

ـ فيما يخص ورقلة 515 منصبا.

ـ إليزي 216 منصبا.

ـ الأغواط 475 منصبا.

ـ أدرار 49 منصبا.

ـ غرداية 14 منصبا (الأخ قد ذكرها).

ـ تمنراست 11 منصبا.

لماذا؟ لأن العدد مربوط بالوضعية الجغرافية للمشروع أو بطلبات العمل.

فيما يتعلق بعملية تحويل الموظفين الذين تم توظيفهم في ولاية الأغواط نحو مديرية الأشغال بواد نومر التابعة لولاية غرداية، فإنه لم يتم تنفيذ هذه العملية لحد الآن، مصالحنا (مصالح سوناطراك) قد قامت بتوجيه رسالة إلى السيد والي ولاية غرداية بتاريخ 27 أوت 2020 في هذا الشأن، لكي

نجد حلا لهذا المشكل.

فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول رعاية شركات البترول بالنوادي الرياضية لولاية غرداية، فإن مجمع سوناطراك يهتم حقيقة بالجانب الخاص برعاية النوادي الرياضية، لكن كل ما يتعلق بإنجاز النوادي الرياضية فإن الدعم المالي ليس من صلاحيات الشركة. وللذكر فقط، استفادت النوادي الرياضية الجنوبية خلال سنة 2020 من رعاية الشركات التابعة لسوناطراك (ENGTP) و(SORFERT) ولو أن هذه الأخيرة موجودة في أرزيو، لكنها شاركت في دعم الاحتياجات الخاصة بالنوادي الرياضية منها: (ENAP) و(SARPE) و(ENGCB) وذلك بمبلغ قدر بـ 21500000 دينار جزائري؛ تقبلوا مني، سيدي، سيداتي، سادتي، فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطاهر غزيل هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد الطاهر غزيل:** بسم الله الرحمن الرحيم.

جواب السيد الوزير كان وافيا، ولكن تنقصه بعض المعطيات.

أولا، واد نومر وعندما نتكلم عن حقل واد نومر الذي ينتج أكثر من بركاوي وأكثر من حاسي الرمل، لا أعلم لحد الساعة لماذا ليس هناك مديرية جهوية؟ المديرية الجهوية لحقل واد نومر الذي يحتوي على قدرة إنتاجية معتبرة تقدر بـ 3000 طن من البترول، ما يعادل 1500 برميل يوميا، والغاز بـ 5.5 مليون متر مكعب يوميا، غاز، بترول مميع، (GPL) 500 طن، كما أن هناك عدة آبار لاتزال في طور الإنجاز واستغلال هذه القدرة الإنتاجية التي تفوق بعض المديريات الجهوية.

نطلب كذلك من سيادة الوزير إعادة إدماج الحقول الموجودة في إقليم ولاية غرداية المستعملة من طرف شركة سوناطراك لفائدة ولاية الأغواط، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الحقول المتواجدة في منطقة عمورة، ومنها الحقل البترولي (جبل بيسة)، وكل الآبار البترولية المحاذية لها، هناك أكثر من 150 عملية تنقيب في ولاية غرداية والولاية المنتدبة المنيعة، ومعالي الوزير يقول إن ولاية غرداية ليست.... !

سيدي الوزير، يكاد يخنقنا الدخان هناك، إذن، أطفئ ما يشتعل هناك ودعنا نتنفس! البيئة في خطر، جمالنا تموت، أغلقها ولنذهب إلى منطقة أخرى! نحن نَواسي شبابنا ونطلب منهم الصبر، ولكن هذه حقائق واقعة، حتى الأغواط أو ورقلة فإنه من 550 أو450 منصبا، لايوظف إلا القليل منهم بداعي الرسوب وتذهب تلك الحصص لجهة أخرى.

بالنسبة للنوادي الرياضية نتعجب، سيدي الوزير، نعيش الواقع، ونلاحظ ما تفعله سوناطراك ! لماذا كل هذا في الجنوب فقط أو في ولاية غرداية؟ نحن نرى ما تصرفه سوناطراك على النوادي الرياضية، وحتى على اللاعبين الذين هم في الأصل يتقاضون أكثر من الوزير أو حتى من مدير سوناطراك بحد ذاته، ما تدفعه سوناطراك نراه في مواقع التواصل الاجتماعي، لكن نحن نواسي شبابنا، فعلى الأقل أنظروا إلينا.

قوة إنتاج حقل واد نومر تتطلب أن تكون مديرية جهوية، فلم لا تجعلونها كذلك؟! وتقول لي لا يوجد عندكم توظيف وأنتم توظفون آخرين بجانبنا!

والله ـ سيدي الوزير ـ وكلت أمر سوناطراك للمولى عز وجل على ما يحصل لولاية غرداية، هذا إجحاف! إجحاف! إجحاف! والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الطاقة ليرد على التعقيب.

**السيد وزير الطاقة:** شكرا أخي؛ أعطيت بعض المعلومات فيما يخص ربط التشغيل بمردودية الحقول، وأنا أقول لك بأن التشغيل مربوط بالمشاريع ووضعيتها، هل المشروع الفلاني يوجد في هذه الولاية أم تلك؟ لأنه لو نأخذ بعين الاعتبار بعض عينات الإنتاج بحاسي الرمل أو حاسي مسعود، أستطيع أن أقول لك إن أغلبية النفط مستغل بين ولاية ورقلة وولاية إليزي، حاسي مسعود وبركين، يمكننا القول بأن 80 ٪ متواجد هناك، إذن يجب توظيف أغلبية العمال من ولاية ورقلة وإليزي، لا!

عدد التشغيل لحد الآن، وحسب القوانين، يعني إذا تغيرت القوانين نحن نغيرها، ليس هناك أي مشكل، نحن

نطبق القوانين، قيل لنا لما يكون مثلا مشروع حفارة موجودة في ولاية غرداية أو ورقلة أو أدرار، وحتى في العاصمة، وهناك مناصب شغل فالأولوية لساكنة تلك الولاية، هذا هو المبدأ الذي نعتمده؛ أما أن تقولوا بأن واد نومر ينتج أكثر من حاسي الرمل، فاسمح لي! إسمح لي! حاسي الرمل أكبر حقل غاز، وواد نومر اشتغلت فيها سنوات السبعينيات ـ سبحان الله العظيم ـ وكنت حاضرا حتى في عملية استكشافه!

صحيح أن واد نومر مازال ينتج وإن شاء الله يزيد في إنتاجه، لكنه ليس بحقل وبالحجم الذي تكلمت عنه، إسمح لي على كل حال!

أما فيما يخص تدعيم النوادي الرياضية، لقد قلت لك... أنا مؤخرا زرت ولاية غرداية، حيث طلبوا مني عدة أمور، مثلا تدعيم النوادي الرياضية ونقلت الانشغال لسوناطراك وطلبت زيادة الدعم، ليس فقط فيما يخص الرياضة بل الجمعيات الثقافية، خاصة الجمعية التي تنشط بكثرة في مجال خلق مناصب شغل جديدة، ليست مربوطة بالنفط.

هذه ملاحظة عامة، وأنا قلتها في عدة جرائد وأعيدها هنا، لأنني ـ إن صحّ التعبير ـ في وسط الجزائر العاصمة ومن المسؤولين المكلفين بمستقبل الجزائر؛ مستقبل الجزائر غير مربوط بالنفط يا جماعة، بل بخلق ثروات جديدة، مناصب شغل دائمة في الفلاحة في الاستثمار، في الخدمات، أما أن توظف صناعة النفط والغاز كل الشباب الجزائري مستقبلا، فأقولها لكم وبكل صراحة هذا مستحيل! مستحيل! وخاصة أن سوناطراك حاليا لديها فائض في اليد العاملة لا يمكنني وصفه! هناك الآلاف من العمال يشتغلون لكن من دون مردودية؛ إسمح لي، يمكن هذه زيادة ولكن... شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا سيدي الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد الطيب العسكري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة، الحضور الكريم،

طابت جلستكم، والسلام عليكم.

في إطار الأحكام المعمول بها لطرح الأسئلة الشفوية، يسعدني أن أطرح على معاليكم، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السؤال الشفوي حول شهادة الدكتوراه.

الدكتوراه هي أعلى درجة جامعية، تجسد الخبرة في البحث العلمي؛ مع كتابة أطروحة ومناقشتها أمام لجنة مختصة ومؤهلة، يتم الوصول إلى مشروع بحث الدكتوراه، بعد الحصول على درجة الماستر أو ما يعادلها.

تنظم الجامعات الجزائرية كل عام مسابقة كتابية لكل تخصص مؤهل لفتح باب الدراسة لنيل شهادة الدكتواه، أما في الجامعات الأجنبية وتقريبا جميعها، يتم التسجيل لنيل شهادة الدكتوراه في مدارس الدكتوراه، ويكون بناء على دراسة الملفات، حسب قائمة قصيرة من المترشحين الذين حصلوا على معدل معين في دورة الماستر وأطروحة الماستر، ودون اللجوء إلى المسابقة الكتابية.

إن تنظيم مسابقة كتابية كل عام يتطلب الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية، بالإضافة إلى الضغط الكبير لضمان الشفافية والإنصاف، وخاصة الرقابة الضرورية اللازمة ضد أي نوع من الغش. على الرغم من هذا الاهتمام، تسجل من وقت لآخر أو في بعض الحالات طعون من بعض المترشحين بخصوص نزاهة إجراء بعض المسابقات، وبالتالي تصبح هذه المسابقة الكتابية غير ضرورية ـ حسب نظري ـ وعديمة الجدوى.

فيكفي الاحتفاظ بأفضل العناصر التي تحصلت على أفضل المعدلات في طور الماستر وأفضل العلامات الممنوحة في رسائل الماستر، وفقا للحصص المحددة أو النسبة المئوية لكل تخصص ماستر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فمن المهم أن يتم تنظيم التكوين لنيل شهادة الدكتوراه من قبل مدرسة الدكتوراه، مدعمة من مخابر البحث والمجالس العلمية في المؤسسات الجامعية المعتمدة، التي تقدم تأطيرا وإشرافا علميا مشخصا للتحضير الجيد للأطروحة.

معالي الوزير،

ألا تعتقدون أن الوقت قد حان لإجراء إصلاح حقيقي لدراسات الدكتوراه في الجزائر، من خلال تسيير إداري وعلمي، تتابعها مدارس الدكتوراه، المدعمة بالمجالس العلمية والمخابر العلمية المعتمدة، والتي أراها شخصيا من أفضل المؤهلين للقيام بهذا العمل؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:**

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، على انشغاله الذي يطرح فيه مسألة هامة، تتعلق بإصلاح طور التكوين في الدكتوراه، ويقترح التوجه نحو اعتماد مدارس الدكتوراه كنمط تنظيم فعال ومجدي بالنسبة لهذا المستوى من الدراسات الجامعية، وأعتقد أن طرح هذه المسألة، وفق هذا المنظور ليس مستغربا من لدن السيد عضو مجلس الأمة، بالنظر لمساره العلمي والبيداغوجي كأستاذ باحث، ولخبرته المؤسساتية كرئيس جامعة.

في هذا الصدد، أوّد في المقام الأول أن أؤكد أن تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ورفع مردوديته شكّل دوما محورا من المحاور ذات الأولوية التي حظيت باهتمام لافت في مسعى القطاع الرامي إلى الارتقاء بنوعية التكوين والبحث، وتعزيز القدرات المعرفية والمهارية لخريجي التعليم العالي، وتعزيز تشغيلهم، ولقد تجلى هذا الاهتمام، من خلال عدد من التدابير التي تم اتخاذها في هذا الإطار، والمتمثلة على وجه الخصوص في:

- إحداث لجنة وطنية لتأهيل مسالك التكوين في الدكتوراه، تكلف بدراسة العروض التي تقترحها مؤسسات التعليم العالي، وتحديد مناصب التكوين المفتوحة في كل عرض، بما يتناسب مع القدرات العلمية والبشرية في كل مؤسسة.

- إحداث لجنة تكوين في الدكتوراه لكل شعبة من شعب التكوين على مستوى كل مؤسسة جامعية مؤهلة، تسهر على تنظيم التكوين في الطور الثالث، وضمان حسن سيره.

- ضبط كيفية تنظيم التكوين في الدكتوراه، في السنة الأولى، من حيث دعم المعارف الأساسية والمنهجية والتعليمية، وتعميقها من حيث تعزيز قدرات الطلبة في مجال استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتحكم في اللغات الأجنبية.

- وضع ميثاق الأطروحة الذي يحدد بدقة حقوق طالب الدكتوراه وواجباته، بما يسمح لهيئة التقييم بضمان المتابعة البيداغوجية للطالب.

- تحديد كيفية إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، بما في ذلك إعداد الأطروحة في إطار إشراف دولي مشترك.

- فسح المجال أمام إمكانية تنظيم التكوين في الطور الثالث، في شكل مدرسة الدكتوراه، بوصفها صيغة تنظيمية ذات طابع بيداغوجي وعلمي، تشترك فيها مجموعة من مؤسسات التعليم العالي، بهدف الاستفادة من القدرات البشرية والبداغوجية العلمية والمادية، المتاحة لدى تلك المؤسسات في تنظيم تكوين محدد في الدكتوراه يتم توطينه على مستوى مؤسسة جامعية مؤهلة، ضمانا لترشيد النفقات واستمثال الوسائل واستعمالها بصفة مشتركة.

إننا نعتقد أن إحداث مدارس الدكتوراه، من شأنه أن يسمح بإضفاء مرونة أكبر على تنظيم التكوين في الطور الثالث، من خلال اعتماد خريطة التكوين، تراعي احتياجات مختلف القطاعات والنشاطات وتستند إلى شبكة موضوعاتية، تتيح حركية أكبر للطلبة المسجلين حسب الشعبة.

أما بخصوص شروط الالتحاق بالتكوين في الدكتوراه، فقد تم تكريس مسابقة كأداة لانتقاء المترشحين المقبولين لمزاولة هذا النمط من التكوين، علما أن اعتماد هذه الآلية يعود أساسا إلى التعدادات الهائلة للمترشحين من حملة الماستر والراغبين في الالتحاق بهذا الطور، مقارنة بعدد مناصب التكوين المحدودة التي يتم فتحها سنويا على مستوى مؤسسات التعليم العالي، المؤهلة لتنظيم

هذا التكوين، حيث بلغ، على سبيل الاستدلال، عدد المترشحين بعنوان السنة الجامعية المنصرمة (2019 ـ 2020) نحو 131000 مترشح للاختبارات الكتابية لمسابقة الدكتوراه للالتحاق بـ 6300 منصب تكوين مفتوح خلال نفس السنة الجامعية، علما أن تعدادات المترشحين المشار إليها عادة ما تتضاعف عمليا، إذا ما أخذنا في الحسبان أنه بإمكان كل مترشح المشاركة في ثلاث (3) مسابقات على الأقل في مؤسسات جامعية مختلفة، وهو ما يرفع عدد المشاركين في هذه المسابقة إلى نحو 393000 مشارك في مسابقة الدكتوراه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق بالذات، أنه بناء على القرارات ذات الصلة المتخذة في مجلس الوزراء لشهر أوت، فإن القطاع قد عمد هذه السنة إلى توسيع فرص المشاركة في المسابقة لفائدة تعدادات أكبر من المترشحين الحائزين على شهادة الماستر.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا للسيد رئيس الجلسة.

ليس بتعقيب ولكن مناقشة حول موضوع هام جدا، يتطلب ربما جلسات عامة حول البحث العلمي والتكوين بالبحث العلمي، لأن هناك جانبا آخر لم تتطرقوا إليه، معالي الوزير، هي الأطروحة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، هذا الجانب موجود في قانون 2015 المتعلق بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

أظن أن كل ما تفضلتم بذكره هو ضمن التفكير الجديد والتوجه الجديد لوضع أساليب جديدة، للدخول في دراسات ما بعد التخرج، خاصة في الطور الثالث.

أظن أن هناك جوانب إيجابية جدا، ولكن السؤال يبقى مطروحا، فنحن نريد أن يكون فيه أحسن الطلبة انطلاقا من البكالوريا، أحسن الطلبة من الليسانس، أحسن الطلبة من الماستر، هم الذين يجتازون كل هذه المراحل ليحضروا رسالة الدكتوراه، لأننا لا نريد من الجامعة الجزائرية أن تسلم شهادات وفقط، نريدها أن تسلم كفاءات وهذا هو لب الموضوع، لأن المسابقة الكتابية خلقت مشاكل كبيرة، ففي الماضي القريب ـ معالي الوزير ـ عندكم تجربة كبيرة على مستوى تسيير المؤسستين (جامعتي وهران)، كنا نسّير الجامعات بالنظام القديم ولم تكن هناك مسابقة للدخول في الدكتوراه، كان أحسن الطلبة من مسابقة الماجستير هم الذين لديهم إمكانية الذهاب إلى المخابر العلمية بحرية تامة للتسجيل في الدكتوراه، وهذا شيء جميل!

الآن هناك (Entonnoir) آخر وهو الماستر، لكن رفعنا أيدينا عن الماستر وهذا هو الإشكال، لماذا لم تكن المسابقة ضرورية في السابق والآن أصبحت ضرورية؟ أظن أن الجامعات الأجنبية وجدت حلا تستعمله الآن، ليس كل من تحصل على شهادة الماستر بإمكانه التسجيل في المسابقة، سواء ما تعلق بالملفات أو الاختبار الكتابي، مثلا في عدة دول كل من تحصل في الماستر على معدل 20/13 فما فوق باستطاعته التسجيل في المسابقة.

سؤال آخر وأكتفي بهذا القدر، ألا تعتقدون أنه من الضروري خلق (Le statut du doctorat) نظام أساسي لمترشح الدكتوراه أي قبل التخرج، كما في المجال الطبي هناك الطبيب المقيم، قبل أن يتحصل على الاختصاص يخضع لنظام أساسي متعلق بالطبيب المقيم... إذن ربما التفكير في خلق أيضا (Le contrat d'insertion à l'enseignement supérieur) وهذا صعب بعض الشيء، لكن فيه اتجاه إيجابي في هذا الشأن.

أشكركم، معالي الوزير، على كل ما قدمتموه، وفقكم الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:** شكرا للسيد العسكري، أظن أن الانشغال الذي طرحته هو ضمن البرنامج الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فيما يخص الطور الثالث، الذي نوليه

أهمية كبيرة، وأحيطكم علما أننا بصدد إعداد مشروع قانون توجيهي جديد تقوم به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هو الآن على مستوى المؤسسات الجامعية للدراسة، وهذا المشروع يأخذ بعين الاعتبار كل السيناريوهات التي طلبناها من الأسرة الجامعية والتي تقوم بدراسة مستوى الطور الثالث، لأنه إذا درسنا كل ما يتعلق بالطور الثالث وجب علينا الآن وضع المقارنة مع الدول الأخرى، فالطور الثالث غير مطلوب من أغلبية الطلبة، هذا هو المشكل، نحن نرى دولا أخرى تعتمد على طلبة أجانب ليسجلوا في الدكتوراه، لأن الطلبة في ذلك البلد لا يعطون أهمية كبيرة للدكتوراه لأجل قضية تشغيل خريجي الدكتوراه في الجامعات الأجنبية، ولهذا الرؤية الآن تغيرت، نحن لدينا طلب كبير من حاملي شهادة الماستر، وكما قلت كان عدد المسجلين في مسابقة الماجستير سابقا قليلا (5) أو (6) ويترشح منهم (2) أو (3) لشهادة الدكتوراه، العملية كانت أسهل، بحيث يمر على المجلس العلمي ولا يمر على المسابقة ويقدم ملفه وبحثه، ولهذا أخذنا الآن هذا الانشغال بعين الاعتبار وسنتكلم عنه في الرؤية الجديدة وندرسه من كل الجوانب، وأحيطكم علما بأن هذا الانشغال أدرج في البرنامج الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي للمدى المتوسط؛ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ دائما مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد أحمد بوزيان، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد أحمد بوزيان:** بسم الله جل وعلا والصلاة على المصطفى وعلى آله وصحبه من اصطفى.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدتان والسادة أعضاء الحكومة الأكارم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات سأمر مباشرة إلى السؤال، والسؤال الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

السيد الوزير،

لا يختلف اثنان في أن ولاية تيارت من أقدم الولايات في التقسيم الإداري، ولو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أنها أول عاصمة لأول دولة في إفريقيا، ولعلمنا أيضا أن زعيم علم الاجتماع في العالم كله، العلامة بن خلدون، كتب مقدمته في هذه الولاية، ولو عددنا مناقبها لما انتهينا من ذلك، غير أن الحقائق تمشي ولا تطير، إذ إن هذا التقدم في كل هذه المجالات لم يشفع لها حتى الآن، وفي القرن الواحد والعشرين، أن تكون مهدا معرفيا وإشعاعا علميا، من ذلك أنها تفتقر لكلية اللغات الألمانية و الإسبانية، برغم وجود التأطير الأكاديمي والبيداغوجي، وبرغم وجود العدد الكبير من الطلبة الذين يمثلون 80 ٪ من إجمالي الطلبة في هذا التخصص في جامعة وهران، مع العلم أن الوزارة الوصية قد اعتمدت الشق المالي المقدر بـ 18 مليار لتهيئة هذه الكلية بمعهد الفلاحة سابقا، غير أن المفارقة في ذلك أن المرسوم التنفيذي لإنشاء الكلية لم يصدر لحد الساعة، وكأننا في دولتين مختلفتين، واحدة تموّل والأخرى تشرّع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ـ السيد الوزير ـ فإن جامعة تيارت بحاجة ملحة إلى قسم «الشريعة» الذي تم رفضه على مستوى الندوة الجهوية دون وجه حق ودون مراعاة خصوصية المنطقة، وفي هذا الظرف الحساس، الذي ندعو فيه إلى إعادة تأسيس وإرجاع المرجعية الدينية التي غابت أو غيّبت وهو ما سيساهم به قسم «الشريعة» المأمول فتحه في ترسيخ الهوية وبعث المرجعية الثلاثية التي قام عليها المغرب العربي الكبير، والتي يقول فيها الناظم سيدي ابن عاشر:

«في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك»

ومما يؤكد هذه الحاجة أن الكثير من أبناء الولاية في هذا التخصص والذين يعدّون بالمئات يرحلون إلى كل من جامعات: قسنطينة، العاصمة، وهران وتلمسان.

السيد الوزير،

إلى متى يرفع هذا التناقض السافر؟ ومتى ينفذ مشروع الجمهورية الجديدة الرامي إلى تكافؤ الفرص وتسليط الضوء بالتساوي على كافة مناطق الظل، دون جهوية أو محاباة أو محسوبية؟ ومتى تتدخلون لحسم هذا الأمر؟ نرجو ذلك في القريب العاجل.

تقبلوا، سيدي الوزير، أسمى آيات الشكر والعرفان، شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:**

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر السيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، على انشغاله واهتمامه بتطوير خريطة التعليم العالي، لاسيما خريطة التكوين لجامعة تيارت، حيث يتساءل، في ضوء سرد عدد من المعطيات التي تميز منطقة تيارت، عن غياب شعبتي اللغة الألمانية والإسبانية بجامعة تيارت، وحاجتها الملحة لفتح قسم لـ «الشريعة».

في هذا الإطار، أود أن أشير إلى أن جامعة تيارت ما فتئت تتطور، من خلال اندماجها الفعال في الديناميكية التي يشهدها قطاع التعليم العالي، سواء من حيث إثراء فروع التكوين بمختلف التخصصات أو من حيث اقتراح عروض تكوين جديدة في إطار نظام (LMD).

إن فتح فرعي اللغة الألمانية والإسبانية يتطلب اتباع إجراءات تنظيمية محددة، تبدأ أساسا من المؤسسة الجامعية المعنية التي عليها أن تبادر بهذا الطلب، كلما أدركت أن الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية باتت متوفرة، وفي مقدمتها قدرات التأطير ذات المصف العالي من الأساتذة، والأساتذة المحاضرين في التخصصات المطلوبة، ويقع حينئذ على عاتق المصالح المخولة بالوزراة دراسة طلب الجامعة المعنية، مستعينة في ذلك بمختلف اللجان البيداغوجية للتقييم والتأهيل.

أما بخصوص إحداث كلية اللغات الألمانية والإسبانية، فأود إعلامكم بأنه بافتراض فتح الفرعين المعنيين، فإن ذلك لا يرتبط وجوبا بإنشاء كلية جديدة، بل سيتم من حيث المبدأ في إطار الكلية القائمة حاليا والمتمثلة في كلية الآداب واللغات؛ وذلك لأن إحداث كلية جديدة يقتضي بدوره توفر جملة من الشروط البيداغوجية والتنظيمية وفي مقدمتها الارتباط الوثيق بميدان التكوين القائم بذاته، وليس بفرع أو فرعين فقط، علاوة على أن إعادة النظر في تنظيم الجامعة في شكل كليات يتطلب إصدار مرسوم تنفيذي جديد معدل ومتمم، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مالية ينبغي أخذها في الحسبان. وفي هذا الصدد، فإن المصالح المخولة للإدارة المركزية بالوزارة لم تتلق أي طلب في هذا الشأن من جامعة تيارت، لا فيما يتعلق بفتح فرعي اللغة الألمانية واللغة الإسبانية، ولا فيما يتعلق بإعادة التنظيم الإداري للجامعة.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم والمتعلق بإنشاء قسم للشريعة، فأود إعلامكم أنه يقع على عاتق جامعة تيارت، تقديم ملف بهذا الخصوص، يستوفي الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية، طبقا لدفتر الشروط المعد لهذا الغرض، من أجل دراسته وفقا للإجراءات المعمول بها في القطاع.

لعله من المفيد التذكير في الختام أن الطلبة المنحدرين من ولاية تيارت والراغبين في الالتحاق بالفروع المشار إليها في سؤالكم، يتم التكفل بهم سنويا، طبقا للتنظيم الجاري العمل به على مستوى مؤسسات التعليم العالي التي تضمن التكوين في تلك الفروع، مع الاستفادة من نظام الخدمات الجامعية.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد أحمد بوزيان:** أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة، ولكنها غير مقنعة نسبيا بالقياس إلى ما تمتلكه هذه الولاية.

أولا: جامعة تيارت، من حيث العراقة، فهي من أقدم الجامعات في الجزائر.

ثانيا: لدينا القدرات المادية والبشرية، ربما لم يقدم الطلب من قبل الجامعة، لست أدري، لكن الأساتذة هم من طلبوا مني أن أقدم هذا السؤال.

ثالثا: مقارنة بالجامعات التي أنشئت معها أو بعدها.

كل هذا يجعل المطلب ملحا وينتظر قرارا حاسما ـ السيد الوزير ـ على سبيل المثال لا الحصر، إن جامعة تيارت كان

بها الجذع المشترك في الطب في ثمانينيات القرن الماضي، وقد حوّل، للأسف، إلى وجهة أخرى، دون أن أسمي، لا لشيء إلا لأن ولاية تيارت لم تجد من يدافع عنها، أو بعبارة أدق «عارها على أولادها» الذين تقلدوا مناصب سامية في مفاصل السلطة لكنهم لم يقدموا شيئا لولايتهم.

شكرا لكم السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:** جوابي هو: ما دام أننا نتعامل مع المؤسسة الجامعية، لأن هناك إطارا تنظيميا، دفتر شروط من هيئات علمية والتي بدورها تعطي الموافقة على الاقتراح، ما دام أننا لم نتلق أي طلب.. آمل من هؤلاء الأساتذة أن يكتبوا طلبا عن طريق الهيئة العلمية الموجودة بجامعة تيارت، وبدورها توصل لنا هذا الانشغال.

فيما يخص التخصصات، ليس لدينا أي مشكل، فيه دفتر شروط مفروض، فيه قوانين بيداغوجية وعلمية مفروضة لفتح... وخاصة التأطير، ما دمت تقول إن هناك طاقات فيما يخص التأطير في التخصص مثلا (الألمانية أو الإسبانية أو في الشريعة)، بودنا أن يأتينا الطلب من الجامعة ونحن ندرسه في إطار الندوات الجهوية أو الإطار المعمول به لحد الآن، ليس هناك مشكل في هذا الجانب، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد فؤاد سبوتة:** لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

سلام الله عليكم جميعا.

قبل البدء، أود أن أشد على أهالينا في ولاية جيجل، بعد الأمطار الغزيرة التي تساقطت، والتي تسببت في الكثير من الكوارث، وأقولها مرة ثانية، إن الولاية تعد منطقة ظل بامتياز بعد الزلازل وبعد «كوفيد» وبعد الفيضانات، يتأكد في كل مرة ما نقوله من حقائق حول الوضع في هذه الولاية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء الأعزاء.

سؤالي موجه لكم، معالي السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وأقول فيه:

تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود أكثر من ألفي طفل مسعف بمراكز الطفولة المسعفة الموزعة على مختلف ولايات الجمهورية، فيما يزيد العدد عن ذلك، وفق تقارير لمنظمات فاعلة في المجتمع، مهتمة بوضعية الطفولة المسعفة في الجزائر.

معالي الوزيرة،

إذا كنا لا ننكر مجهودات الدولة في التكفل بهذه الفئة، إلا أننا نطرح بعض الأسئلة التي ظلت محل متابعات صحفية وتجاذبات سياسية على مدى سنوات طويلة.

وفي مقابل هذه الوضعية وهذه الأرقام، نجد الآلاف من العائلات التي حرمت من نعمة الإنجاب تبحث وتطلب الحصول على طفل للتكفل به لدى مديريات النشاط الاجتماعي.

السيدة الوزيرة،

لماذا نحرم أطفالا من دفء العائلة، ونحرم عائلات من ملامسة نعمة حرموا منها؟ ولماذا كل هذه التعقيدات التي قد تصل أحيانا إلى بيروقراطية مقيتة للحصول على كفالة طفل؟ علما أن الكثير من مديريات النشاط الاجتماعي تقوم بدور فعال في هذا الإطار، كما هو الشأن بالنسبة إلى مديرية ولاية جيجل، مع الإشارة إلى ضرورة التفكير في تحيين القوانين التي تحكم هذه المسألة، تماشيا مع تطور المجتمع وسيرورته، خاصة الأطفال محل الوضع القانوني.

ذلكم، السيدة الوزيرة، فحوى سؤالي وأتمنى أن يكون ردكم وافيا شافيا، تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لتقديم الجواب على السؤال، فلتتفضل مشكورة.

**السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل إجابتي يسعدني أن أتقدم إلى السيد الفاضل فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، بجزيل الشكر على اهتمامكم بشؤون قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لاسيما من خلال السؤال الذي تفضلتم به حول فئة الطفولة المحرومة من العائلة واطلعت على حيثيات السؤال بدقة، بدءًا بالإشارة إلى الإحصائيات الرسمية إلى وجود أكثر من 5000 طفل مسعف في سؤالكم، فيما يزيد العدد عن ذلك، حسب تقارير منظمات فاعلة في المجتمع، وركزت على هذه الحيثيات فيما يخص الإحصائيات الرسمية، وأوّد أن أعرف مصادر هذه الإحصائيات الرسمية، لأن قطاع التضامن الوطني يعد من المصادر الرسمية إلى جانب قطاعات أخرى يمكن أن تكون لها علاقة بهذه الفئة، ومع ذلك أشد على ساعدكم فيما يخص هذا الملف.

إن التطورات الحاصلة فيما يخص النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري ولّدت حاجة متزايدة لدى الكثير من العائلات، لاسيما المحرومة من الإنجاب إلى اللجوء إلى طلب التكفل بطفل، إلا أن هذا التزايد تقابله محدودية عدد الأطفال الموضوعين بمؤسسات الطفولة المسعفة الذين يستوفون شروط الوضع القانونية، حسب ما تقتضيه أحكام قانون الأسرة وكذا الأحكام التنظيمية، وبهذا الصدد، بلغ عدد الأطفال المحرومين من العائلة والمتكفل بهم على مستوى مؤسسات الطفولة المسعفة، التابعة لقطاعنا الوزاري، ما يزيد عن 1000 طفل، وهو عدد متغير نظرا لتغير الوضع القانوني والإداري لهؤلاء الأطفال، باختلاف طريقة الوضع بين ذكور وإناث وأيضا من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتوزعون حسب الفئات العمرية كالتالي:

- من 0 إلى 6 سنوات.
- من 6 سنوات إلى 13 سنة.
- من 13 سنة إلى 18 سنة فما فوق.

وفي هذا الإطار، ينبغي تجديد الأطر والنظم، لوضع هاته الطفولة، حتى نعي جيدا كيف يتم التعامل مع كل فئة باختلاف طريقة الوضع، إن كانت إدارية أو قضائية، وتتكفل مؤسسات الطفولة المسعفة بالطفل المحروم من العائلة والموضوع بشكل نهائي؛ وأؤكد على عبارة «بشكل نهائي»، وأعلم أن أعضاء مجلس الأمة لهم من التكوين القانوني ما يسمح بالتدقيق في كلمة «بشكل نهائي»، ويتعلق الأمر بالطفل يتيم الأب أو الأم أو كلاهما، والذي ليس له أي عائلة، أي لا أصول ولا أقارب يمكن اللجوء إليهم؛ والطفل الذي فقد أبويه بشكل نهائي بموجب أمر قضائي، بأمر وضع قضائي بشكل نهائي؛ والطفل المولود من أب وأم معروفين متخلى عنه قبل الاعتراف به من طرفهما أو أصولهما والذي يتم التصريح والاعتراف به كمتخلى عنه بموجب أمر قضائي؛ والطفل المولود من أبوين غير معروفين وتم العثور عليه في مكان ما أو تم وضعه في مؤسسة لحماية الطفولة والمعترف به كمتخلى عنه؛ والطفل غير معروف النسب وتم التخلي عنه من طرف أمه البيولوجية، بعد إمضائها لمحضر التخلي دون المطالبة به لمدة ثلاثة أشهر ويوم؛ كما تستقبل أيضا مؤسسة الطفولة المسعفة الطفل المحروم من العائلة، الموضوع بشكل مؤقت ويتعلق الأمر هنا بالطفل الذي يعاني أولياؤه بشكل مؤقت من وضعية صعبة، من الجانب الجسدي أو العقلي أو الاجتماعي، أو الذي تم التنازل عنه وعن وصايته، إلى جانب عدم قدرتهم على التكفل، طبقا لأحكام المادة 67 من قانون الأسرة، وهذا دون اللجوء إلى الأصول والأقارب، لأنكم تعرفون أن أحكام التنازل عن الحضانة تحكمها المادة 67، إذا كان فيه تنازل عن الحضانة فتكون للأقرب فالأقرب، يعني للأم ثم للأقرب فالأقرب، إذا لم يكن أحد من هؤلاء فيرجع إلى مؤسسات الدولة، وهذا هو التنازل المؤقت، لأنه حسب القانون، يمكن أيضا للأم التي تتنازل أن تسترجع طفلها في أجل معين؛ والطفل الموضوع في مؤسسات الطفولة المسعفة عن طريق أمر بالوضع من طرف قاضي الأحداث في الحالات المنصوص عليها في القوانين الجزائية، وبالأخص قانون الإجراءات الجزائية، واليوم أصبحنا كذلك نستعين بقانون حماية الطفل، لكن الأمر بالوضع وفقا لقانون الإجراءات الجزائية من المادة 455 وما يليها، تعطي الحق لقاضي الأحداث كي يضع الحدث في مركز إيواء أو مؤسسات المصلحة الاجتماعية، وهذا بصفة مؤقتة. وفي هذا الشأن، يشرف قطاعنا الوزاري على التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة عبر شبكة مؤسساتية، يبلغ عددها 53 مؤسسة، موزعة عبر 40 ولاية، أنشئت بموجب

المرسوم التنفيذي رقم 12 ـ 04، المؤرخ في 04 جانفي سنة 2012، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات الطفولة المسعفة، حسب الفئة العمرية، وتعتبر مؤسسات الطفولة المسعفة الفضاء الأول الذي يستقبل الطفل المحروم من العائلة فيما يخص الوضع النهائي، ويمكن أن تكون كفضاء ثاني ومؤقت بالنسبة للأطفال محل الوضع المؤقت.

تعمل مؤسسات الطفولة المسعفة جاهدة لتوفير مناخ عائلي، في انتظار الإدماج الاجتماعي والمهني، والذي يصبو إليه قطاع التضامن الوطني من أول وهلة يوضع فيها الطفل لدى المؤسسة.

وبخصوص الكفالة، فقطاع التضامن الوطني محكوم بقواعد قانونية، صرحها قانون الأسرة، أما الناحية الإدارية فيتولاها القطاع، لكن لابد من تتبع الجانب القضائي الذي تحكمه المادتان 116 و117 من قانون الأسرة، وهذا لإثبات صفة الكافل والمحافظة على حقوق المكفول.

ووفقا للمادة 116 من قانون الأسرة، فالكفالة، ـ كما تعرفونها ـ هي التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية، وتتم بعقد شرعي وتمنح بناء على طلب المعني، ولا يجوز إثباتها إلا وفقا للأشكال المحددة قانونا، سواء كان ذلك بموجب حكم قضائي أو بموجب عقد توثيقي، طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية. ويتم التكفل بتحرير عقد الكفالة أو الحكم من الجهات المختصة؛ وعلى هذا الأساس يخضع نظام الكفالة ومن ثمّ قطاع التضامن الوطني في هذا الملف إلى أحكام القانون وبالأخص قانون الأسرة، وكذا قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أما فيما يخص الأحكام التنظيمية، فيتصدرها المقرر الوزاري، المؤرخ في 26 أكتوبر 2005، المتضمن إنشاء تسيير وتشكيل اللجنة الولائية المكلفة بدراسة ملفات طلبات الكفالة، وهي سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والإدارية التي تشرف عليها المصالح الاجتماعية لوضع طفل محروم من العائلة في أسرة كفيلة، طبقا لمعايير وشروط تستكمل وجوبا بإجراءات قانونية وهي الكفالة المحررة من طرف الجهة المختصة؛ وهنا يجدر التذكير بالعدد القياسي المسجل في طلبات الكفالة على مستوى مصالح مديريات النشاط الاجتماعي، وهو ما جاء في سؤالكم، السيد العضو، وأصدقكم القول، وهذه هي سمة الشعب الجزائري والعائلة الجزائرية لاحتضان هؤلاء الأطفال بالولايات من طرف العائلات الراغبة في التكفل بطفل أو أكثر، فقد سجلت مصالحنا عدد الطلبات وطنيا بما يزيد عن 6000 طلب، وبالمقابل تفتقر المؤسسات للعدد الكافي من الأطفال المستوفين لشروط الوضع القانوني في إطار نظام الكفالة.

وبالنسبة للفئات المتواجدة في المؤسسة بصفة دائمة فهم غير المؤهلين للوضع في إطار نظام الكفالة، والمتمثلين في الأطفال الذين صدر في حقهم الأمر بالوضع من طرف الجهات القضائية المختصة التي تمتلك السلطة التقديرية لعملية الوضع ورفع اليد حسب الحالة وحسب التغير وحسب وضعية الأولياء أو الطفل؛ وهي صلاحيات قانونية، صَرْحُها قانون الإجراءات الجزائية وقانون الأسرة؛ وكذا الأطفال المتخلى عنهم نهائيا من أمهاتهم البيولوجية، بالإضافة إلى الأطفال في الوضعيات الصحية الخاصة.

أما الأطفال الذين يستوفون شروط الوضع، في إطار الكفالة الخاضع لقانون الأسرة، فبمجرد بلوغهم سن ثلاثة أشهر ويوم واحد، يتم وضعهم في وسط عائلي، بموجب سلسلة من الإجراءات الإدارية التي تشرف عليها مصالح النشاط الاجتماعي بالولايات، مع مراعاة الترتيب الزمني لتاريخ إيداع الملف.

وبخصوص الأطفال الموضوعين في إطار نظام الكفالة، فقد سجلنا بعنوان سنة 2020، ما يزيد عن 500 طفل، سواء داخل أو خارج الوطن. أما عن الوثائق المطلوبة في ملف الكفالة، فهذا أيضا يحكمه القانون وتتعلق جلها بالحالة المدنية والاجتماعية للمعنيين، وخاصة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المستقبلة، والتي من شأنها تمكين اللجنة المختصة من إبداء الرأي والتأهيل، ومن شأنها تسهيل دراسة الطلبات وإبداء الرأي ليتم ترتيب المقبولين منهم في سجل مختوم ومرقم حسب تاريخ الطلب، كما تعتبر الإجراءات المتعلقة بالمقابلة مع الأخصائي النفساني والطاقم الطبي للمؤسسة قبل الوضع من طرف العائلة صاحبة الطلب، وفصل الجهات المختصة إقليميا في الطلب كجهات قضائية، وتسجيل عقد الكفالة على مستوى المحكمة في حالة ما إذا تم هذا الوضع بموجب عقد موثق.

وفي الأخير، يعمل قطاعنا الوزاري على وضع إطار للتشاور والتنسيق مع جميع القطاعات المعنية بهذا الملف، لاسيما قطاع العدالة والهيئات الوطنية، كالهيئة الوطنية

لترقية الطفولة، لبحث كل السبل الكفيلة بتسهيل إجراءات دمج هذه الفئة في أوساط عائلية عبر القنوات القانونية والاجتماعية التي تضمن المصلحة الفضلى للطفل أولا وقبل كل شيء.

أشكركم مرة أخرى على جميل اهتمامكم بهذا الملف، وأبواب قطاع التضامن الوطني مفتوحة لكل ممثلي الشعب لمناقشة أي ملف يدخل في إطار الفئات الهشة أو الحصول على اقتراحاتكم في هذا الصدد، دمتم منبرا لتدعيم وترقية مكانة هذه الفئة الحساسة وسنثابر سويا للوصول إلى المساعي النبيلة المرجوة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد فؤاد سبوتة هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟ تفضل.

**السيد فؤاد سبوتة:** شكرا لك، السيد رئيس الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة، صلت وجلت بالحديث عن القانون والقوانين المنظمة لمثل هكذا حالات، وأنت مشكورة على ذلك، ولكن يبقى لسؤالي بعدان:

- البعد الأول، هو وضعية هذه الفئة،
- البعد الثاني، هو تداخل الصلاحيات بين عدد من الوزارات.

سآخذ بكلمتك الأخيرة وهي ضرورة التنسيق بين وزارتكم والوزارتين الأخريين، وهما وزارة العدل ووزارة الداخلية، فأنتم أتيتم، بعدما صلتم وجلتم، بالحل لهذه المشكلة وهي ضرورة إسراع هذه الهيئة، بالاشتراك مع الجمعيات الفاعلة في هذا المجال، لوضع حد نهائي لمعاناة هؤلاء الأطفال في المراكز، وحتى إن اختلفنا في الأرقام، لأن السؤال قد طرح منذ مدة، حتى العدد 1000 الذي جاء في مداخلتكم عدد هام جدا وعلينا أن نتكفل أيضا بهؤلاء وأن نسرع في العمل، لهذا أدعوك، السيدة الوزيرة، إلى التنسيق مع الوزارات الأخرى، لأنه عندما نتحدث عن هذه الفئة، صحيح أن مصالحكم تبذل جهدا وتطبق القانون من أجل ثلاثة أشهر ويوم ويمكن لكم أن تسلموا الطفل للعائلة الكفيلة، ثلاثة أشهر ويوم ! هكذا معالي الوزيرة !

ولكن في المقابل، لدينا وضع آخر، الأطفال الذين هم في محل وضع قانوني والإشكال مطروح عند هؤلاء، لهذا أنا أصر على مسألة التنسيق بين الوزارات الثلاث: وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التضامن الوطني، من أجل التكفل بهذه الحالات، وأنت مشكورة على ما قدمته من معطيات، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

**السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:** شكرا جزيلا للسيد عضو مجلس الأمة، وأنا في الحقيقة، أثمن هذا الإحساس بهذه الفئة، وهو إحساس أبوي قبل كل شيء، وهذا هو الجانب الإنساني الذي يميز الفئات التابعة لقطاع التضامن الوطني.

في الحقيقة، وكما قلت، لدى قطاعنا الجانب الاجتماعي، التحقيقات الاجتماعية والجانب الإداري، ونحن مطالبون بتطبيق أحكام القانون حرفيا، ولكن نحن نثابر حتى يواكب القانون التغيرات والتطورات، فهو ليس بالمادة الجامدة، ونحن نثابر أيضا في إطار تحسين هذا الجانب، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، وأخذنا كذلك بعين الاعتبار اقتراحات المجتمع المدني، وهدف كل القطاعات التي ننسق معها هي المصلحة الفضلى للطفل، بارك الله في جهودكم، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، إسمح لي، السيد رئيس الجلسة، لدي توضيح والجميع ينتظر مني أن أوضح مطالب عقود ما قبل التشغيل،

عقود ما قبل التشغيل يحظون برعاية خاصة من السيد رئيس الجمهورية، وهو الذي أعطى تعليمات بتوفير 200 مليار من ميزانية قانون المالية لسنة 2021، الجميع كان ينتظر اجتماع الحكومة أول أمس، حيث من خلاله تقرر رفع الملف لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لإدماج جميع المعنيين وأقول لهم من هذا المنبر، إطمئنوا، المرسوم التنفيذي سيطبق...

**السيد رئيس الجلسة:** من فضلك عد إلى السؤال !

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** انتهيت... ووعد رئيس الجمهورية سينفذ، ثقوا في رئيس الجمهورية سينصفكم.

أعود إلى السؤال، وهو موجه للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

يشرفني، السيد الوزير، أن أتقدم لكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن المواطنين في معاناة كبيرة وكارثية، بأتم معنى الكلمة، للنقص، في بعض الأحيان، وانعدام السيولة النقدية في مراكز ومكاتب البريد، وهذا على مستوى جميع المكاتب البريدية، لاسيما المناطق الداخلية منها، فنجد مثلا مراكز بريدية تعاني من انعدام السيولة لمدة تقارب الستة أشهر، هذا من جهة، والاكتظاظ والتزاحم من جهة أخرى؛ ضف إلى ذلك المحسوبية و«المعريفة» في تسليم أموال ورواتب المواطنين.

إن هذه الوضعية المقلقة وما ينجر عنها من مشاكل، تؤرق أكثر فأكثر المواطنين.

السيد الوزير، ما هو تفسيركم لهاته الأزمة التي طال أمدها؟ وما هي الإجراءات اللازمة والمستعجلة التي ستتخذونها لحل مشكلة السيولة نهائيا؟

السؤال طرح بتاريخ 27 أوت 2020، لكن بقي نفس الإشكال إلى يومنا هذا.

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

عائلة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة، السيد عبد الوهاب بن زعيم، بالسؤال الشفوي حول مسألة توفر السيولة المالية على مستوى الشبكة البريدية، وكذا الإجراءات المستعجلة التي سيتم اتخاذها حيال ذلك. إذ أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لقطاعنا الوزاري، إسمحوا لي، في البداية، أن أنهي إلى علمكم أنه ونظرا للتذبذب المسجل على مستوى وفرة السيولة بالمكاتب البريدية خلال فترة متزامنة مع الأزمة الظرفية والأزمة الصحية التي تمر بها البلاد، على غرار دول العالم، جراء تفشي وباء «كوفيد 19»، قام قطاعنا الوزاري باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير، بالتنسيق مع كل الأطراف الفاعلة، لاسيما مؤسسة بريد الجزائر، بنك الجزائر، المديريات الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على المستوى المحلي ومديرية الوحدات الولائية للبريد، لتسيير الحجم المتزايد لعملية السحب من قبل المواطنين.

ومن هذا المنطلق، تم تنصيب خلية إصغاء ومتابعة تتشكل من ممثلين عن قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بنك الجزائر، مكلفة بالمتابعة اليومية لوضعية السيولة المالية، بغية ضمان توفيرها على الدوام وبالشكل الكافي على مستوى المكاتب البريدية، ضف إلى ذلك جملة من الإجراءات والتدابير التي نوجزها فيما يلي:

- التعليق المؤقت لعملية سحب الأموال لفائدة الأشخاص الاعتباريين (الأشخاص المعنويين) الحائزين على حسابات جارية بريدية، من أجل منح الأولوية لعملية سحب الأجور والمعاشات والمنح الخاصة بالمواطنين.

- توجيه الأشخاص الاعتباريين لاستعمال وسائل الدفع الكتابية المتاحة، على غرار الصكوك المصادق عليها.

- التحويلات من حساب إلى حساب وكذا تحصيل الصكوك البريدية من خلال نظام المقاصات الإلكترونية مع

المنظومة المصرفية.

ـ التسقيف المؤقت لعملية السحب عبر الشبابيك البريدية، كإجراء تضامني، من أجل السماح لأكبر قدر ممكن من المواطنين بسحب مستحقاتهم من الأجور، والمعاشات والمنح في حينها.

ـ تسخير أعوان البريد وكذا مكاتب البريد المتنقلة على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية، بغية تسهيل عملية سحب أجور الموظفين، على غرار القطاعات المجندة في مجابهة الجائحة، على رأسها قطاع الصحة، الحماية المدنية والأسلاك الأمنية وغيرها.

ـ العمل أيام العطل الأسبوعية، المناسبات، الأعياد الدينية على غرار عيد الفطر وعيد الأضحى.

ـ ترقية عمليات التشغيل المتبادل بين الشبكة البريدية والشبكة النقدية البنكية والمفعلة منذ شهر جانفي 2020، وهذا لتمكين زبائن البريد الحاملين للبطاقة النقدية «الذهبية» من سحب الأموال على مستوى الموزعات الآلية للبنوك التجارية، العمومية منها والخاصة.

ـ إنجاز وتكثيف عملية الدعم المتبادل داخل الشبكة البريدية بين الولايات، فيما يتعلق بتمويل مكاتب البريد بالسيولة النقدية، انطلاقا من الولايات التي تمتلك فائضا منها، وذلك من أجل السهر على توزيع واستغلال أمثل للسيولة النقدية عبر كافة التراب الوطني.

ـ إعفاء الأقساط التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية على مستوى المكاتب البريدية بصفة استثنائية، من تطبيق تعريفات الحسابات البريدية الجارية المتعلقة بها.

ـ وضع العربات الخاصة بنقل الأموال لمؤسسة بريد الجزائر تحت تصرف بنك الجزائر وكذا فروعه، من أجل تغطية السيولة النقدية على المستوى الوطني.

كما أنه تم العمل على ترقية الدفع الإلكتروني، بالتنسيق مع كل الفاعلين، إذ تم تسجيل نتائج جد مشجعة بشأنه، حيث بلغ عدد عمليات خدمات الدفع عبر الأنترنت بواسطة البطاقة الذهبية، خلال 11 شهرا الأولى من السنة الجارية، ما يقارب (5) خمس مرات عدد العمليات التي تم القيام بها في نفس الفترة من السنة الماضية.

ـ كذلك الشأن بالنسبة للدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE)، حيث بلغ عدد العمليات المنجزة خلال السنة الجارية (8) ثماني مرات من تلك المنجزة في نفس الفترة من السنة الماضية.

كما تم خلال هذه الفترة انطلاق عدة خدمات جديدة ومبتكرة، على غرار خدمة الدفع عبر رمز الاستجابة السريع (QR code) تحت إسم تجاري (Baridipay)، والتي تسمح لزبائن بريد الجزائر بتحقيق مختلف عمليات الدفع عن طريق استعمال الهواتف الذكية وذلك بصفة سريعة، سهلة وآمنة في نفس الوقت، حيث تعتبر هذه الخدمة من أبرز طرق الدفع اللامادية دون تلامس، إذ إنها لا تعتمد على البطاقة النقدية ولا على السيولة النقدية، فهي تمثل أهم وسائل الدفع المتطورة في العالم، والتي تعكس حرصنا الدائم على تعميم خدمات الدفع الإلكتروني، الإدماج المالي في الجزائر وفق ما تقتضيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمستقبلية.

كما بودي، في ختام مداخلتي، إفادتكم ببعض الإحصائيات المتعلقة بمبلغ السحوبات، والتي بلغت خلال الفترة الممتدة من جانفي للسنة الجارية إلى غاية 30 نوفمبر 2020، 4022 مليار دينار جزائري، وهي مبالغ تعادل تقريبا تلك التي تم سحبها في نفس الفترة من السنة الماضية، مع تسجيل تراجع طفيف بنسبة 6 ٪ فمن بين 4022 مليار دينار تم سحب 763 مليار على مستوى الشبابيك الآلية، بزيادة قدرها 4 ٪، مقارنة بالسنة الماضية.

ونقف وقفة شكر وإجلال لكل عمال البريد الذين لم يدخروا جهدا ووقفوا لضمان استمرارية الخدمة العمومية على حساب راحتهم، على حساب أمورهم الشخصية، حتى فقدنا (15) عاملا من البريد وافتهم المنية، نترحم عليهم، بسبب «كوفيد 19».

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت موافاتكم بها، ردا عن سؤالكم الشفوي، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا للسيد الوزير، بدوري أترحم على جميع الذين توفوا في قطاع البريد أو في

قطاعات أخرى.

السيد الوزير، كما تعلمون، إن رئيس الجمهورية يولي أهمية كبيرة للقضاء على مشكل السيولة وأعطى تعليمات في هذا الشأن، ويولي أهمية كبيرة كذلك لضمان التدفق الكبير للأنترنت.

السيد الوزير، أنتم على رأس قطاع حساس جدا، على أكبر بنك في الجزائر، يعني بصفتكم مسؤولا على بريد الجزائر، من حيث عدد الزبائن، الملايين من الجزائريين ينتظرون خدمات عادية، لا نقول مميزة بل عادية فقط.

المواطنون ينتظرون سحب أموالهم، كل يوم نشاهد الطوابير، اليوم فقط ـ السيد الوزير ـ في مدينة الدار البيضاء وأمر من هناك يوميا، رأيت طوابير لسحب الأموال أمام مراكز البريد (شيوخ، نساء...)، والله الناس تعبوا ـ السيد الوزير ـ ونحن نقول لكم إن مسؤوليتكم كبيرة جدا. أنا لا أنكر جهودكم وجهود العاملين في البريد، خاصة في دفع الناس لاستعمال البطاقات الذهبية وآلات السحب الإلكتروني، وهنا أيضا تقع المسؤولية الكبيرة على عاتقكم وهي تحسين تدفق الأنترنت لكي يستطيع المواطن استعمال هاته الآلية، بمعنى أن كل شيء مربوط ببعضه: الوباء، التلاميذ، الطلبة الجامعيون، المسافرون.. سمعت تقريرا مؤخرا يبين أن 45 مليون جزائري يملكون هواتف نقالة، بمعنى أن الجميع يستعمل الأنترنت، ويأملون أن يستعملوها في تحويل أموالهم والشراء والبيع وكل المعاملات البنكية التي تقضي على أزمة السيولة، لأنه، خاصة في ظل هذا الوباء أصبحت الأنترنت وبطاقة السحب الخيار الاستراتيجي القومي الصحي والوطني، وفي ظل هاته الجائحة يمكنكم اللجوء إلى كراء مقرات جديدة وواسعة استثنائيا ولو لفترة قصيرة، مثل استعمال الملاعب... خاصة بالنسبة للشيوخ، حيث يمكنكم فتح مراكز خاصة بهاته الفئة، وهناك حلول كثيرة يمكنكم اللجوء إليها، ولا أشك أبدا في أنكم تبذلون قصارى جهدكم لتوفير كل ما يلزم لخدمة المواطن، وبكل صراحة واحترام، أحيي كل مجهودات عاملي البريد لما قدموه أثناء الجائحة، وأتمنى منهم الصبر والمثابرة والعمل وبذل المزيد من الجهود لخدمة المواطنين.

آمل أن تخاطب من هذا المنبر ـ السيد الوزير ـ من مجلسنا الموقر وتطمئن الناس، لأن الكل يتابع، وهناك من هو خائف على أمواله ويقول سأذهب للسحب خوفا ألا أجد الأموال، حبذا لو تعطيهم ضمانات وأنه ليس هناك إشكال في حفظ أموالهم؛ وأدعوكم أيضا ـ السيد الوزير ـ للقيام بزيارات فجائية وترى الوضع، وذلك قصد تحسين الخدمة، وأتمنى لك التوفيق ولكل عمال البريد، وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب.

**السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:**

شكرا للسيد العضو المحترم، طبعا نحن لم نبق مكتوفي الأيدي، نزلنا إلى الميدان واستمعنا إلى الناس وقرأنا كل الاقتراحات، وما يهمنا اليوم هو كرامة المواطنين، كرامة مرتفقي هذا المرفق العمومي، لذلك ربما لاحظتم في عدة ولايات، حيث قمنا بالتنسيق مع كامل القطاعات المعنية باستغلال القاعات الرياضية لتقديم المعاشات، كرما للمواطنين وحفاظا على صحتهم، وذلك في عدة ولايات، في 48 ولاية، لم نبق مكتوفي الأيدي، جهودنا ارتكزت على المحافظة على كرامة المواطنين وطمأنتهم، وقد لاحظتم، فالأمور تحسنت وأحسن دليل على ذلك أننا رفعنا من مستوى السحوبات، وستكون قرارات أخرى في الأيام القادمة، إن شاء الله، لكن جهودنا لم ترتكز على معالجة الأعراض بل الأسباب ولذلك قمنا، مع بعض القطاعات المعنية، بتشجيع الدفع الإلكتروني وأحسن دليل على ذلك ما رأيتموه، استعمالات لتطبيقات مبتكرة، حيث قلتم كل الشباب يستعمل الهواتف الذكية، الحمد لله، شبابنا يستعمل التكنولوجيات ونتيجة لذلك رأيتم أن عدد السحوبات بلغت أكثر من 90 مليون عملية نقدية وكذا 920 مليار عملية نقدية، (Baridi pay) هو تطبيق مبتكر ونحن فخورون به، هذا التطبيق مكّننا من ضمان التحويلات، حيث بلغت نسبتها ما يفوق 51 ٪ من الزيادة في التحويلات، وأكثر من 65 ٪ كميا.

الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت ارتفع إلى أكثر من 472 ٪. ولكم أن تتفقدوا الموقع الإلكتروني (GIE Monétique) أنه على رأس القطاعات، أين قطاع النقل!؟ أين قطاع الخدمات!؟ هو على رأس القطاعات التي تشجع عملية الدفع الإلكتروني، أشياء ملموسة وليست لغة خشب، 92 ٪ من الدفع الإلكتروني هي قطاع

البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

اليوم يجب أن نقول لكل الناس ولكل الفاعلين والتجار هل أنتم خائفون من الشفافية؟ إلى أين نذهب بهذا؟ إذا أردنا مواكبة التطور فعلينا بالدفع الإلكتروني.

أطمئن الناس بأن أموالهم مضمونة، البريد ليس ببنك، الحمد لله، بعد تقدمنا بطلب للحكومة، سيتم في الأيام القادمة إطلاق دراسة ستحدد الآليات والميكانيزمات لتحوّل بريد الجزائر.

دفع الخط، سأعطيكم بعض الأرقام، أي ما يزيد عن 470 ٪، هذه أرقام مشجعة، لكن يجب أن نواصل جهودنا، كرامة المواطن يجب أن نحفظها، ونحن نطمئن كل المواطنين ولقد سمعتم ما قاله السيد وزير المالية، وستكون هناك حلول، الوضعية في تحسن تدريجي، وتكون أمور مشجعة في الأيام القادمة، إن شاء الله، شكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد عبد القادر جديع، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر جديع:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نظرا لحرص السيد رئيس الجمهورية على توفير الحياة الكريمة لمناطق الظل التي تعاني من انعدام أدنى ضروريات الحياة، نطلب من سيادتكم التكفل بهذه المناطق فيما يخص:

التغطية الشاملة لمتعاملي الهاتف النقال، من أجل ضمان الأمن والسلامة المرورية:

1 ـ ولاية الجلفة، بين منطقة مسعد وقطارة على 170 كلم، زائد مفترق الطرق أم العظام، بلدية سلمانة، ولاية الجلفة.

2 ـ قطارة تقرت زائد منطقة دزيوة بلدية العالية 130 كلم.

المطلوب إقامة وإنشاء ثلاثة (3) هوائيات لمتعاملي الهاتف النقال لضمان السلامة المرورية، لتخفيف العبء المروري عن الطريق الوطني رقم 1 ب الرابط بين الوسط والجنوب، لكثرة الحوادث المرورية التي تخلف ضحايا كثيرين، زيادة على تشجيع الاستثمار في المنطقة التي تحتاج هذا النوع من المشاريع لتشغيل الشباب وتوفير مناصب الشغل.

لعلمكم هذه المنطقة، الطريق الوطني رقم 1 ب يربط الطريق الوطني رقم 3 من الوسط إلى الجنوب، نحن ننظر إلى الشمال والغرب يتمتعون بالأنترنت ونحن نفتقد حتى التغطية، لو أحد السائقين تعرض لحادث مرور ومات من يأتي إليه؟ لا حماية مدنية ولا شيء، لدينا الثكنات، لدينا السكان، لدينا رعاة وفلاحون، قرى نائية، من مخرج مدينة مسعد تفقد التغطية، حوالي 370 كلم دون تغطية الشبكة الهاتفية.

ـ لماذا لم تتم تغطية هاته المنطقة بالهوائيات؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة الآن للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

عائلة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر جديع، بسؤالكم الشفوي حول مسألة توفير التغطية الهاتفية من قبل متعاملي الهاتف النقال، على مستوى بعض الطرق التابعة لولاية الجلفة وورقلة، لاسيما الطريق الرابط بين مسعد وقطارة على مسافة 170 كلم، بالإضافة إلى مفترق الطرق أم العظام ببلدية السلمانة وكذا الطريق الرابط بين قطارة وتقرت على مسافة 130 كلم، إضافة إلى منطقة دزيوة ببلدية العالية، وإذ أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لقطاعنا الوزاري، إسمحوا لي في البداية أن أنهي إلى كريم علمكم أنه يوجد على طول محور

الطريق بين مسعد وقطارة أربعة (4) مواقع حيز الخدمة، تخص المتعامل موبيليس، فيما تم إلغاء تنصيب أربعة (4) مواقع أخرى لذات المتعامل في برنامج 2011، بعد التأكد لدى شركة سونلغاز عدم توفر الطاقة الكهربائية في الأماكن التي كانت مخصصة لهذه المواقع، غير أننا نطمئنكم من هذا المنبر، بأنه قد تم إعادة بعث هذه المشاريع من جديد، حيث سيتم تجسيدها قريبا بالاعتماد على الطاقة الهجينة، من أجل تشغيل التجهيزات وتشجيع الطاقات المتجددة، ومن جهة أخرى، تمت مباشرة الإجراءات الخاصة بإمكانية توفير التغطية على مستوى الطريق الرابط بين مسعد وقطارة، في إطار الخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية (Service Universel).

أما فيما يخص تقاطع سلمانة وأم العظام، فنحصي على مستوى المحطتين قاعديتين حيز الخدمة للمتعامل موبيليس، كما تمت برمجة محطتين إضافيتين، سيتم اعتماد تنصيبهما وتشغيلهما على الطاقة الهجينة، بسبب انعدام الطاقة، وذلك لتشجيع الطاقة المتجددة. وفي نفس السياق، يتوفر محور الطريق بين مسعد وتقرت، في شقه التابع لولاية ورقلة على ثلاث (3) محطات تابعة للمتعامل موبيليس. واحدة بقطارة بها هوائي حيز الخدمة، والأخرى على مستوى النقطة الكيلومترية 26، اكتملت أشغال الهوائي بها وستدخل حيز الخدمة فور توفر التجهيزات في القريب العاجل، ومحطة ثالثة على مستوى النقطة الكيلومترية 52، لاتزال قيد الدراسة، حيث سيتم الاعتماد فيها على الطاقة الشمسية أيضا، تشجيعا للطاقات المتجددة. ضف إلى ذلك، فإن بلدية العالية تتوفر على (11) محطة قاعدية، منها (7) محطات خاصة بالمتعامل موبيليس بمختلف التكنولوجيات (GSM. 3G. 4G)، محطتان تابعتان للمتعامل الوطني للاتصالات، ومحطتان أخريان تابعتان للمتعامل (OBTIMUM) الجزائر.

كما يجب التنبيه، في الأخير، بأن قطاعنا الوزاري يعكف وبالتنسيق مع كافة الأطراف المختصة على تجسيد ميدانيا ما جاءت به أحكام القانون 18 ـ 04، المؤرخ في 10 ماي 2018، المحدد للقواعد العامة للبريد والاتصالات الإلكترونية، إذ يتم العمل على وضع الترتيبات اللازمة لبلوغ هدف تقاسم المنشآت القاعدية الذي سيسمح تقاسمه بين مختلف المتعاملين، وأنه يجري التحضير أيضا لإطلاق تجوال وطني، الذي سيمكن المواطنين من الاستفادة من شبكة بقية المتعاملين في المناطق التي توفر لها التغطية بالنسبة لمتعامل واحد وبشريحة واحدة.

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت موافاتكم بها ردا على سؤالكم الشفوي، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر جديع هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد عبد القادر جديع:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، أشكر السيد الوزير على التوضيحات، ونحن نأمل ألا تكون مجرد حبر على ورق، نحن نبحث عن التجسيد؛ الأسبوع الماضي لما كنت قادما، وأملك موبيليس وجيزي وكذا أوريدو، فما أن أبتعد بـ 7 كلم عن تقرت أفقد التغطية الهاتفية، ثم وصولا إلى قطارة حيث توجد هناك التغطية، وعندما أخرج من قطارة بـ 7 كلم أفقد التغطية من جديد، إلى أن أصل إلى الحاجز الأمني بمسعد ومرورا بالجبال أستعيد حينها التغطية الهاتفية.

أصبح هذا مشكلا، عائلات تمر من هذا الطريق، وتموت هناك حتى تتعفن جثثهم ولا يلحق بهم لا حماية ولا أمن ولا شيء! الطاقة الشمسية جاهزة، الهوائي في تقرت نقطة (26) تم تركيبه، لكن لا يعمل ! هاته المنطقة معروفة بأنها خطيرة، لدينا جبل بوكحيل وطريق التقاطع ومن هناك تمر الجماعات الإرهابية، حتى الرعاة لا يمكنهم التبليغ عن وجود جماعات إرهابية مرت أمامهم، بأي وسيلة يبلغون؟ نحن نتمنى التغطية مثلا في الطريق الوطني رقم (1 ب) الواصل بالطريق الوطني رقم (3)، 330 كلم هي دون تغطية هاتفية، فمن سلك هذا الطريق وتأخر بالنسبة لنا قد توفي، أصبحنا خائفين، في حين نرى المناطق الأخرى تتمتع بالتغطية، أما عندنا فهي دائما مفقودة ! الأنترنت كذلك! إلا من رحم ربي! لو تضغطون علينا قليلا ستجدوننا في مالي أو النيجر، اهتموا قليلا بالجنوب، حتى نحن مواطنون جزائريون ولدينا البطاقة الخضراء، مواطن الشمال هو نفسه مواطن الجنوب، بالعكس، فالأجدر إعطاء الجنوب امتيازات

لأنه يملأ مناطق خالية، لو نأخذ مواطنا من الشمال أو أدعو الحكومة لتقيم هناك وليس كوفد رسمي، لمدة أسبوع فقط، والله لن يتحملوا البقاء، نحن نملأ المناطق الخالية، وننتظر التفاتة من جميع القطاعات، نحن في غنى عن المشاكل، ونحن لدينا منطقة حدودية مكهربة ليبيا، مالي مكهربة، النيجر مكهربة، تونس مكهربة، وهناك أقوال تأتينا من مناطق أخرى تستفزنا وتقول إنكم تملكون الثروات وكل شيء ومع ذلك أنتم فقراء ومتسولون، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** شكرا جزيلا للسيد العضو المحترم.

أنا أنتمي إلى جيل، درست في الجامعة في معهد عالي، جيلي لم يكن يسمع هاته الألفاظ (شمال، جنوب، شرق، غرب)، درس معي شباب من (48) ولاية، أديت الخدمة الوطنية مع جنود من (48) ولاية، كلنا إخوة.

الأمر الثاني، التجسيد الميداني يتطلب تجهيز وتنسيق الجهود مع كل الفاعلين في المحيط، لأن قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فيه وزارة وفيه سلطة ضبط؛ المتعاملون، نحن قلنا التعامل بالمساواة دون تمييز بين عمومي وخاص، لكن هناك دفاتر شروط، فيها حقوق وواجبات، إن لم نبك على بلادنا لا أحد سيفعل! نحن ماذا قلنا؟ ليست مجرد وعود، بل جسدناها ميدانيا، وأوّل زيارة قمت بها كانت لولاية غرداية، حيث تكلمت مع المواطنين، طريق بريزينة كان الناس يموتون، 350 كلم دون تغطية، حين كلمناهم وقلنا وفروا التغطية قيل لنا: لا توجد مردودية ومع ذلك قمنا بوضعها وجسدناها ميدانيا؛ اليوم طريق بريزينة تتوفر على هوائي بحل مبتكر باستعمال قدرات الساتيليت (COMSAT 1)، والحمد لله أننا جسدناها.

طريق البنود حيث الناس يموتون، 450 كلم دون تغطية، البنود من جهة تندوف ومن جهة البيض ـ الحمد لله ـ جسدناها ميدانيا، بألواح شمسية وبحلول مبتكرة وجزائرية فالحمد لله.

طريق إليزي، إذهب واسأل سكان إليزي؟ قمنا كذلك بتغطيتها، ليس مجرد وعود بل أمور مجسدة ميدانيا.

طريق تندوف، رأيتم آخر اجتماع مع وزير المناجم ووزير المؤسسات المصغرة، شبابنا في الجنوب يقومون بالاستغلال الحرفي للذهب، نؤمنهم بالتغطية، لكن يجب أن نضع اليد في اليد، بتنسيق الجهود ومتابعة المتعاملين، بالحقوق والواجبات، تكلمنا معهم، هناك إجراءات يجب أن تبسط، هناك بيروقراطية! أشكر الجمارك الذين تفاعلوا معنا، حيث كانت بعض الأشياء في مخازنهم، والحمد لله تفاعلوا معنا وسهلنا لهم العملية وأخرجوا المعدات والتجهيزات وسيكون التجسيد ميدانيا وهذا وعد منا، وليس مجرد كلام ولغة خشب، كل ما وعدنا به المواطنين جسدناه ميدانيا وشكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والكلمة للسيد عبد الحق قازي تاني، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الحق قازي تاني:** شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس الجلسة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ويتعلق إجمالا بحماية الأراضي والغابات.

تتعرض الأراضي الفلاحية والغابات يوميا، على المستوى الوطني، إلى اعتداءات صارخة، غير أن الأمر في ولاية وهران أخذ أبعادا خطيرة في السنتين الأخيرتين، نظرا للتعدي الإجرامي الكبير على الأراضي الفلاحية والغابات، خاصة غابة كاناستيل التي أصبح شأنها يثير غضب الرأي العام، لما لها من أهمية إيكولوجية واجتماعية لدى أبناء وهران، فهي تعتبر المتنفس الوحيد للمدينة وسكانها.

من جهة أخرى، ورغم المحيط الغابي المهم الذي تتوفر عليه الولاية، إلا أنها لم تشهد تهيئة ملائمة يمكن استغلالها في الترقية الصحية والرياضية والترفيهية؛ لهذه الأسباب

ومن أجل تثمين النسيج الغابي، يطالب سكان ولاية وهران بحماية وتهيئة كل من غابة المسيلة ببلدية بوتليليس، غابة العذراء ببلدية مسرغين وغابة كاناستيل بوهران، وإدراجها ضمن المسالك السياحية المحمية بالمقاييس المتعارف عليها دوليا؛ ولأن سؤالي صيغ قبل العمل الإجرامي الشنيع الذي طال عددا كبيرا من غابات الوطن في المدة الأخيرة، بودي، السيد الوزير، إذا أمكن، أن تطلعنا على ما خلصت إليه التحقيقات، وما هي إجراءات الحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد عبد الحق قازي تاني، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالاعتداءات التي تتعرض لها الأراضي الغابية، خاصة غابة كاناستيل بولاية وهران، وكذا تهيئة كل من غابة المسيلة ببلدية بوتليليس، غابة العذراء ببلدية مسرغين، وإدراجهما ضمن المسالك المحمية وفقا للمقاييس المتعارف عليها دوليا.

وللإجابة على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

لابد من الإشارة إلى أن دائرتنا الوزارية قد بادرت منذ سنة 2006، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من خلال المديرية العامة للغابات، بإنشاء غابات الاستجمام، ضمن الأراضي التابعة للأملاك الغابية الوطنية، والترخيص باستغلالها، طبقا لأحكام المادة 35 من القانون 84 ـ 12، المؤرخ في 23 جوان 1984، والمتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم، والتي صنفت أنواع الاستغلال المرخص به، والنشاطات الملحقة والمرتبطة بالغابة ومحيطها المباشر، فضلا عن منح حق الامتياز لإنشاء مساحات الاستجمام والتنزه والسياحة البيئية، في إطار القوانين والتنظيمات التي سخرتها الدولة، من أجل تجسيد هذه المشاريع على مستوى الوطن، فبالنسبة لولاية وهران، فقد حظيت بأربع (4) غابات استجمام على مساحة تقدر بـ 96 هكتارا، وقد تم إصدار قرارات بإنشائها في الجريدة الرسمية لسنة 2019، وسيتم وضع الإجراءات من أجل الإعلان عن إظهار منفعة، وذلك لاختيار المستثمرين المؤهلين، وهي موزعة على أربع (4) بلديات كالتالي:

- غابة رأس العين ببلدية قديل بمساحة 34 هكتارا.
- غابة المنزه ببلدية وهران بمساحة 23 هكتارا.
- غابة سفح أرزيو ببلدية أرزيو بمساحة 18 هكتارا.
- غابة مداغ ببلدية عين الكرمة بمساحة 21 هكتارا.

فيما عرفت الأملاك الغابية الوطنية عدة انتهاكات، كعملية قطع وإتلاف الأشجار الغابية، وتغيير الطبيعة القانونية لأراضيها، مما أدى بالمديرية العامة للغابات إلى اتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك من خلال رفع دعاوى أمام الجهات القضائية المختصة، حيث إن ولاية وهران قد سجلت بها في سنة 2019 عدة انتهاكات نذكر منها:

- 45 حالة تتعلق بالبنايات غير الشرعية،
- 20 حالة تتعلق باستغلال الأراضي،
- 12 حالة تتعلق بالقطع غير الشرعي،
- 10 حالات تتعلق بتعرية الأراضي.

أما فيما يخص غابة كاناستيل خاصة، التي هي محل سؤالكم، فهي تتربع على مساحة 120 هكتارا، فقد تمت تهيئتها في سنة 2018 إلى غابة ترفيهية، في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2017، ونظرا لاحتجاجات وشكاوى المواطنين والمجتمع المدني على أشغال التهيئة، تم توقيف جميع الأشغال على مستوى الغابة وعدم مباشرة أي تدخل في هذا الفضاء، وقد تم تعيين مؤسسة ولائية لتسيير هذا المنزه.

أما بالنسبة للغابات الأخرى كغابة المسيلة، الواقعة ببلدية بوتليليس بمساحة 1600 هكتار، وغابة العذراء الواقعة ببلدية مسرغين بمساحة 600 هكتار، فتتميزان بتنوعهما الإيكولوجي وكثافة الغطاء النباتي بهما.

إن هذه المكونات الغابية مصنفة كغابات للحماية، ومن

أجل ذلك، يسعى قطاعنا الوزاري إلى المحافظة عليها، في إطار مختلف المشاريع التي تقوم بها من جهة، ومن جهة أخرى سيتم دراسة وضعيتها في إطار مراجعة الإطار القانوني للغابات الذي سيعرض قريبا على مستوى الهيئات المعنية، بتحديد الإجراءات عن طريق دفتر الشروط.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الحق قازي تاني، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد عبد الحق قازي تاني:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ هو ليس بتعقيب وإنما أخذ ورد في هاته المسألة المهمة جدا. أشكر السيد الوزير على هذا الإلمام الكبير بالمعلومات التي قدمها، خاصة فيما يخص التصنيف وكذا الإجراءات المتخذة حيال غابات وأراضي وهران، لكن، سيدي الوزير، أنت تعلم أن الغابة والأراضي بشكل عام هي كائن حي والطبيعة تخشى الفراغ، إن لم نملأها يملؤها أشخاص آخرون وذوو النوايا المنقوصة، وهو ما يحدث فعليا.

أنا ما يحز في نفسي هو أنه ـ فعلا ـ سيج العديد من الغابات في وهران، بمبالغ مالية من المجلس الولائي وهو مشكور على ذلك آنذاك، لكن حاليا يتم اقتحامها، رغم تسييجها، بفعل فاعل لحاجة في نفس يعقوب، لمنفعة ما. وبالتالي، أنا لا أشك في صرامة أعوان الغابات، بل أحييهم من هذا المنبر، وأشدد على كل ما يعطى لهم من إمكانيات ودعم، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بشكل جيد.

حبانا الله في وهران وغيرها من الجزائر ككل بغابات كثيرة، التي من الممكن أن تكون متنفسا للشباب وللعائلات، وهو ما يحدث في وهران، تذهب لبوتليليس، تذهب لكاناستيل، لأي جهة، فهي كلها قبلة سياحية للوهرانيين وخاصة الشباب، لكن ما يؤخذ في الأمر هو أننا مقصرون في حق الاستثمار في الغابات، ذكرتم نماذج عن مشاريع كثيرة لكن لحد الآن لا نراها على أرض الواقع، كاناستيل مثلا في إطار الديمقراطية التشاركية لو كان هناك اجتماع ما بين الأشخاص المعنيين لوصلنا إلى حل في تهيئتها، كفاءات كثيرة من الشباب، وأعتقد أنكم سمعتم بـ «يزيد حسن» هو من الشباب النموذج، وزير السياحة يعرفه جيدا، استثمر في مجال التخييم الصيفي لكنه اليوم (NOMADE) و(SDF) رغم الإمكانيات التي يملكها ولو أعطيت له الفرصة مثل الشباب الآخرين لتمكن من الاستثمار الغابي، إلى جانب أيضا الاستثمار النباتي والفلاحي الناجح في المنطقة، وبالتالي فهاته الغابات يمكن أن تدر الأرباح ويمكن أن تكون أيضا ملاذا، ولكن في نفس الوقت فرصة لتشغيل الشباب؛ وبالتالي، فأنا ألح من هذا المنبر وأطلب منكم التعجيل بهذه المشاريع، لما لها من أهمية، أولا، في الترفيه والسياحة وكذا في التشغيل، خاصة أن وهران مقبلة على حدث مهم وهو 2022.

السيد الوزير، الأراضي تنتهك وفي غالب الأحيان يقال إن القضية هي لدى العدالة، نتفق أن العدالة هي الفاصل ما بين المتخاصمين، ولكن لما يتعلق الأمر بالاستغلال الفلاحي والاستغلال الغابي، أما أن تقتحم لإنشاء مقهى، كما هو الحال في بلفريحة، أو تقتحم لإنشاء فيلا، كما هو الحال في بوسفر، فهذا غير معقول ! فعلى السلطات المحلية ومصالح الغابات والمصالح الفلاحية والوالي ورئيس الدائرة، وكل المعنيين أن يكونوا في الواجهة.

أشكرك على كل ما قلته، وأتمنى أن يتجسد هذا في الواقع، لأن كل ولاية وهران معروفة بأنها مدينة سياحية واقتصادية، لكن القليل من يعرف أنها مدينة فلاحية وغابية بامتياز، وأنت تعرف ذلك جيدا. وبالتالي فأنا من هذا المنبر أطلب المزيد من الدعم لولاية وهران في المجال الفلاحي والغابي، ولا أريد أن أنهي هذا اللقاء دون أن أطلب من السيد رئيس الجلسة وقفة تذكر، أو وقفة إجلال وشكر لكل الفاعلين الجمعويين في الميدان، الذين يقومون يوميا بالعمل، وشكر جزيل لأعوان الغابات، وأريد أيضا أن أقف وقفة تذكر وترحم على الشاب «كريم بالمكي» الذي اغتيل وذنبه الوحيد أنه يحب الغابة، وكان ذلك على الساعة السادسة والنصف مساءً ! ليس في الليل ! وهذا مجال آخر، حتى نحمي غاباتنا ونسيجها ونفعّل الآليات والدوريات المختلطة (الشرطة، أعوان الغابات...) كما هو الشأن في العديد من الدول، الدول تتمنى أن تكون لديها غابة لأنها مدرة للخيرات ومتنفس وتلعب دورا في الإيكولوجيا وغيرها. أنا أتمنى أن نرقى إلى هذا المستوى من العمل ولا أشك فيما قلتموه، لكن نضع اليد في اليد، السيد الوزير، لنجسد هذه

المنشآت على أرض الميدان، حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق، وكان بإمكاننا أن نختزل الزمن ونسجل هذه المشاريع على أرض الواقع، شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** شكرا جزيلا، وأنا أشاطرك الرأي من البداية إلى النهاية، أشاطرك الرأي، أولا في تطبيق القانون، هناك تجاوزات وتجاوزات كبيرة، سواء كان في ميدان الغابات أو الفلاحة، و كل قوانين الجمهورية تنص على كيفية الأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة.

ثانيا، في ورقة الطريق لوزارة الفلاحة وانطلاقا من برنامج الحكومة، نحن نؤمن، وأنا كوزير للفلاحة متيقن، بأن فضاء الغابات يجب العناية به، وأنت تدري في كل بلدان العالم أن للغابة خصوصية هامة؛ وبالتالي نحن في زمن يجب فيه فتح الاستثمار في الغابة، يجب أن نعطي فرصة للمستثمرين حتى يجعلوا من الغابة، فضاء اقتصاديا، يخلق ثروة وليس للنظر فقط، بشرط أن يكون فيه دفتر شروط يبرز الطريقة وكيفية الاستثمار في الغابة، يعني يكون فيه استثمار يتناسب مع الغابة، وهذا ما هو معمول به في العالم، بل أبعد من ذلك، حتى في نطاق المواقع السياحية ليس شرطا ألا تدخل الغابة في نطاق المواقع السياحية، نأمل أن تأتي الغابة بقوة لتدعم وتعطي دفعا لنطاق المواقع السياحية للمستثمرين، الشرط الوحيد هو القانون، وقد ذكرت أن هناك مشروع قانون جديد ـ إن شاء الله ـ سيعرض فيما يخص الغابة.

ثالثا، هناك أربع غابات للاستجمام وأذكّر بأنها أنشئت ما بين (2017 و2019)، بقرارات صادرة في الجريدة الرسمية، ولكن عندما نعطي المنهج الاستجمامي للغابة، السلطات الولائية وعلى رأسها السيدات والسادة الولاة تنشر إعلانا للاستثمار، في وهران وفيما يخص هذه الأربع غابات كان هناك استثمار ولكن دون جدوى، وطلبنا إعادة نشر الإعلان عن الاستثمار في هذا الشأن.

أخيرا، ربما أتكلم عن سؤالك الأخير الذي تحدثت فيه عن الحرائق، المعطيات اليوم، هناك هيئات مختصة بهذا الأمر، وأظن بأننا تابعنا كمواطنين كل الأعمال التي قامت بها الهيئات المعنية؛ أود أن أقول أمرا وهو أن من 2400 هكتار، فيه أكثر من 60 ٪ أو 70 ٪ كانت في ولاية واحدة وهي ولاية تيبازة، وأقول، إنه تجسيدا لتعليمات السيد الوزير الأول الذي صرح أنه قبل 15 ديسمبر يجب أن تكون كل الإجراءات اتخذت، فيما يخص التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحرائق في الغابات والتي تخص عشر ولايات، أقول إن كل هذه الإجراءات جسدت في الميدان والقرار بالتعويض جسد وأنا شخصيا وقعت عليه قبل 15 ديسمبر، والعملية اليوم في الميدان، ويجب أن نحرص على غاباتنا، وغفر الله لأولئك الذين قاموا بهذه الأعمال وهداهم، وإن شاء الله، تبقى الجزائر واقفة، ليس مثل هكذا أعمال ستعطلنا، الله يعطيك الصحة وبارك الله فيك.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد بوجمعة زفان، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد بوجمعة زفان:** شكرا للسيد رئيس الجلسة.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

بفضل السياسة والأهمية والعناية التي توليها الدولة للنهوض بالفلاحة في الجنوب بصفة عامة، حققت ولاية أدرار قفزة كبيرة في إنتاج القمح والذرة والشعير، خلال السنوات الأخيرة الماضية، وذلك بالرغم من الظروف المناخية الصعبة والعراقيل الإدارية التي تواجه الفلاحين المستثمرين، سواء من حيث تسوية وضعية عقودهم الإدارية أو من حيث تسويق منتوجاتهم، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف القائمين على تسيير قطاع الفلاحة بولاية أدرار وعزم السيد والي الولاية على تطهير القطاع من المتلاعبين بالأراضي الفلاحية، عن طريق وضع دفتر شروط، يحدد كيفية الشروع وممارسة العمل في هذا

المجال لضمان إنتاج أكثر، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد الذين وضعوا ملفاتهم، منذ أكثر من سنة ونصف للاستفادة من تخصيص أراضي للاستثمار، اتصلوا بنا لمعرفة أسباب تعطيل تسوية وضعياتهم، مع تصريحهم بأنهم يتوفرون على الإمكانيات المالية والمادية للانطلاق في الفلاحة، حيث يوجد ما يقارب 75 ملفا لمستثمرين عالقا فيما بين اللجان المعنية بدراسة الملفات، سواء على مستوى الولاية أو الوزارة الوصية؛ وعليه، نتقدم لسيادتكم بهذا السؤال:

ـ لماذا لا تقوم الوزارة بتكليف لجنة خاصة للتحقيق في معرفة الأسباب الحقيقية لتعطيل تسوية هذه الملفات على مستوى الولاية أو الوزارة؛ وبالتالي تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة لحل هذه القضية؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بتسوية الملفات العالقة للمستثمرين الفلاحيين بولاية أدرار. يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

لابد من التذكير بأن ولاية أدرار تشهد نقلة نوعية في المجال الفلاحي، حيث سجلت تطورا في الإنتاج الفلاحي ويتجلى ذلك من خلال استحداث 45000 مستثمرة فلاحية عبر الولاية، إذ حقق القطاع الفلاحي نتائج ملموسة في بعض الشعب، لاسيما في إنتاج التمور والحبوب، وتخصيص ما يفوق أكثر من 8000 هكتار لزراعة الذرة هذه السنة.

كما عرف العقار الفلاحي في هذه الولاية تطورا متسارعا، بفضل الإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف السلطات العمومية، بهدف تأمين مستغلي الأراضي الفلاحية، وتشجيع الاستثمار بها، من أجل الاستغلال الحقيقي والرشيد للعقار الفلاحي، عن طريق الحيازة أو الامتياز، والحرص على استرجاع الأراضي غير المستغلة، فبالنسبة لعملية الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية، في إطار القانون رقم 83 - 18، المؤرخ في 18 أوت 1983، فإن المساحة الممنوحة بولاية أدرار تقدر بـ 150000 هكتار لفائدة 12700 مستفيد، منها 24400 هكتار تحصل أصحابها المقدر عددهم بـ 1721 على قرارات رفع الشرط الفاسخ، منهم 220 مستفيدا، يحوزون على عقود ملكية عقارية لمساحة تقدر بـ 2600 هكتار.

فيما يخص عملية استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، من خلال المناشير الوزارية المشتركة رقم 108 و1839، فقد تم منح مساحة 200000 هكتار لفائدة 5800 مستفيد، منهم 4324 مستفيدا تحصلوا على عقود الامتياز. وفي إطار متابعة انطلاق المشاريع تم استرجاع مساحة 102000 هكتار تخص 170 مستفيدا.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقا للمنشور الوزاري المشترك رقم 1839، المؤرخ في 14 ديسمبر 2017، المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي، التابع للأملاك الخاصة بالدولة والمخصص للاستثمار، في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فإن دراسة ملفات مشاريع الاستثمار والموافقة عليها تتم على مستوى اللجنة الولائية، حيث يتم تحويل الملفات التي تفوق مساحة 100 هكتار على مستوى مصالح دائرتنا الوزارية لإبداء رأيها التقني، وقد قامت دائرتنا الوزارية بدراسة كل ملفات الاستثمار المحولة إليها وإبداء رأيها التقني، وعددها 107 ملف؛ حيث تم إرسال 43 ملفا في سنة 2019، و67 ملفا في سنة 2020، إلى مصالح ولاية أدرار، من بينها 75 ملفا، المشار إليها في سؤالكم المطروح، من أجل النظر فيها، وفقا للتنظيمات المعمول بها ورفع التحفظات إذا استلزم الأمر ذلك؛ وفي هذا الصدد، ستقوم دائرتنا الوزارية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تسوية الوضعية نهائيا، وذلك بإرسال لجنة تقنية مركزية على مستوى الولاية.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بوجمعة زفان، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد بوجمعة زفان:** شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير.

قدمتم مزيدا من التوضيحات في هذا الأمر ولكن -السيد الوزير- كما أشرتم وكأن 75 ملفا أصبحت لغزا، في كل يوم يأتي الفلاحون يطرحون المشكلة، هناك لغز موجود بين المكلفين بدراسة الملفات على مستوى الولاية والقطاع، وأيضا على مستوى الوزارة، وقد أكدتم على أنه سيتم تعيين لجنة للتحقيق في هذا الأمر، وهذا أمر نستبشر به خيرا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** شكرا وشكرا جزيلا؛ أضيف وأقول إن على مستوى الوزارة، منذ أكثر من عام ليس هناك أي ملف قيد الدراسة، وأستبشر خيرا فيه ورقة طريق لوزارة الفلاحة وفي برنامج الحكومة. وتجسيدا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية سيتم إنشاء قريبا ـ إن شاء الله ـ مثلما تابعتم معنا، ديوان سيتكفل بكل المشاريع وبكل استثمار، خاصة في المناطق الجنوبية، انطلاقا من إيماننا بأن نجاح الاستثمار يجب أن يخضع للآليات القانونية بالطبع، ولكن لا يجب أن تكون هناك بيروقراطية خانقة، إذن آفاق 2022 ـ إن شاء الله ـ كل النصوص تكون قد وضعت ونشرت في الجريدة الرسمية.

لأول مرة سيكون هناك دفتر شروط دقيق لإعطاء دفع للاستثمار الفلاحي ويكون هذا الأخير ـ إن شاء الله ـ دون قيود بيروقراطية، ليس فيه لجنة تأتي بلجنة، كل شيء يكون على مستوى هذا الديوان الذي نسميه «الشباك الموحد».

فيما يخص سؤالكم قد أعطيت بعض التوضيحات، ولكي ننتهي نهائيا من 75 ملفا، هي في الحقيقة 107 ملفات، وكان لي الشرف أن ذهبت إلى ولاية أدرار منذ شهرين، حيث طرح علي هذا الملف وأعطيت تعليمات هناك في أدرار، وقلت لا يوجد اليوم ملف على مستوى الوزارة؛ كان على مستوى الوالي الذي قام بعملية تطهير وهو مشكور، لابد من عملية التطهير، وأعطيت بعض التعليمات، حيث إن أكثر من 50 ٪ من العقار الذي منح على مستوى ولاية أدرار أو الولايات الأخرى هو غير مستغل، يجب أن نطبق القانون ونسترجع هذا العقار كي يلعب دوره في الاستثمار، أنتم مشكورون وبارك الله فيك ويعطيك الصحة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر شنيني:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة الوزيرة المحترمة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي الوزير،

جائحة كورونا شلت العالم اقتصاديا، لكن الأخطر تمثل في حصد الأرواح وكان امتحانا للصحة ووسائلها المادية والبشرية، واتضح أن هذا القطاع عاجز عن التصدي لبعض الأمراض والأوبئة مهما تقدم في العلم.

ومن خلال تتبعنا لتطور هذا الوباء وكيفية محاربته، لاحظنا بروز إيجابيات وسلبيات، كان من الأجدر أن نقف عندها ونستخلص الكثير من الإيجابيات.

وبعدما هلك الكثير من عمال الصحة الذين دفعوا بأنفسهم درعا لحماية الآخرين، تصديقا لمن قال: «تقضي الرجولة أن نمد أجسامنا جسورا فقل لرفقائنا أن يمروا»، دون أن ننسى، السيد الوزير، صدقكم في مواكبة تطور هذه العلة، ومن ورائكم الدولة بأكملها، ماديا ومعنويا، في الوقت الذي كان الكثير ينتظر، بحكم خبرتكم وممارستكم في قطاع الصحة، أن ننظر إلى المنظومة الصحية التي داهمها الزمان، لكن شاء القدر أن يحل بغتة كوفيد 19 ونتجه للتصدي لما هو أولى وأهم.

قال الله تعالى: «ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات».

أما السلبيات ـ السيد الوزير ـ فتمثلت في هجرة المرضى،

غير كورونا، للمستشفيات التي اقترن ذكرها بالعدوى، والكثير وافتهم المنية في بيوتهم وذلك راجع:

1 – إلى استقبال جميع مرضى كورونا وغيرهم في نفس الاستعجالات وكان من الأجدر أن ننشئ مقر فرز وتوجيه المرضى عند مدخل كل مؤسسة.

2 – كان من الواجب تخصيص مؤسسة فريدة أو إنشاء مصلحة خاصة لعلاج كورونا خارج المستشفيات.

سؤالي، السيد الوزير، هو كالآتي:

- هل فكرتم في إعادة النظر لاستقبال وعلاج مرضى كورونا 2020 – 2021؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، زميلتي المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس، المحترمون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم، عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي خصصه لمناقشة استراتيجية قطاعنا في استقبال وعلاج مرضى كورونا؛ هذا كما لا يفوتني أن أقول بشدة، أشكركم على تقديركم لما عمله كل من الجيش الأبيض للقطاع الصحي وكل المعنيين بالأمر.

حقيقة هناك إيجابيات وسلبيات، ونتعامل مع بعض، وأشاطركم الرأي في ذلك ونقبل كل اقتراحاتكم.

إذن، أقدم لكم كل الشكر الخاص على تقديركم لدورنا في مواجهة هذا الوباء القاتل، الذي تسبب في وفاة 2696 جزائريا، رحمهم الله، وإصابة أكثر من 99000 شخصا. وأغتنم هذه الفرصة، أيضا، للتعبير عن مدى ثقل المسؤولية التي أحملها على عاتقي أثناء تأديتي لواجبي، الذي قبل أن يكون واجبا وطنيا، فهو، أولا وقبل كل شيء، واجب إنساني، يفرض علينا كلنا الصبر والمثابرة في سبيل إنقاذ حياة الملايين من الجزائريين.

بالفعل، كما تفضلتم بتأكيده، لقد قدم عمال قطاع الصحة أرواحهم في سبيل إنقاذ حياة إخوانهم، فإلى يومنا هذا سجلنا وفاة أكثر من 140 عاملا بقطاع الصحة، رحمهم الله، وإصابة أكثر من 11000 وذلك نتيجة العدوى بفيروس «كورونا»، وما زال هذا الجيش الأبيض إلى اللحظة مصرا على مواصلة مواجهة هذا الوباء، بتقديم العلاج اللازم، على أمل شفاء كل المرضى، ولقد أظهر جميع عمال قطاع الصحة، سواء كانوا في السلك الطبي أو شبه الطبي أو خارج هذه الأسلاك كمكلفين بنقل المرضى وأعوان النظافة، أعلى درجة من الوعي والشجاعة والتفاني في العمل لمواجهة الوباء، كما قاموا بعملهم على أكمل وجه، متجاوزين بذلك مخاوف الإصابة بالعدوى ونقلها إلى عائلاتهم، وفضلوا الاستمرار في العمل، مع الحرص على اتباع أقصى الإجراءات الاحترازية، ولهذا فلقد كانت أولوية القطاع، في بداية انتشار الوباء، حماية عمال قطاع الصحة الذين يتواجدون في الصفوف الأولى لمواجهة الوباء بتوفير كل الإمكانيات للوقاية من المرض وتجنب العدوى.

مقابل كل هذه التضحيات لمواجهة وباء «كورونا» توج رئيس الجمهورية مستخدمي قطاع الصحة، بمنحهم مكافأة على شكل منحة شهرية، تقدم بصفة استثنائية مقابل الخطر الذي يتعرضون له يوميا أثناء تأديتهم لواجبهم، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 – 79، المؤرخ في 21 مارس سنة 2020، المتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة.

أما عن استراتيجية القطاع في استقبال وعلاج مرضى «الكوفيد» فلقد تم التركيز على ضرورة حماية المرضى غير المصابين بفيروس «كورنا»، خاصة الفئات التي تعاني من ضعف الجهاز المناعي كمرضى السرطان ومرضى القصور الكلوي. لهذا فلقد تم تخصيص عدة مصالح للعناية بمرضى «كوفيد»، على مستوى أغلبية المؤسسات الصحية، الأمر الذي سمح بتوفير أكثر من 18000 سرير على المستوى الوطني، وأكثر من 1400 سرير للعناية المركزة، هذا إلى جانب توفير العنصر البشري بصفة مستمرة للتكفل بالمرضى، ولتفادي العدوى في المؤسسات الاستشفائية

المستقبلة لمرضى «الكوفيد» حرص قطاعنا على ضرورة اتباع بروتوكول خاص لاستقبال مرضى «الكوفيد» مع تخصيص أماكن فرز بعيدة مخصصة للاستعجالات.

لقد سمحت هذه الاستراتيجية المنتهجة والتي سيستمر اتباعها بتوفير العلاج لمرضى «الكوفيد» على مستوى كل مناطق الوطن.

سيدي العضو المحترم، بالنسبة لاقتراحكم تخصيص مؤسسة فريدة وإنشاء مصلحة خاصة لعلاج مرضى «الكوفيد» فنحن نعتقد بأن ذلك غير ممكن عمليا، لأنه من غير المعقول، بالنسبة لنا، استقبال عدد هائل من المرضى في مؤسسة واحدة، لأن الإمكانيات المادية والبشرية في هذا الإطار ستكون محدودة. ضف إلى ذلك، فإن كل هذه الاقتراحات كانت موجودة منذ أن أنشئ المجلس العلمي في شهر مارس، واتخذنا كل ما قيل، لأن المجلس العلمي مكون من عدد من الأطباء والخبراء، حقيقة كان فيه اقتراح، ممكن نتكلم عنه، لكن غير ممكن ذلك لأن المستشفى فيه قسم الإنعاش، السكانير، فالمستشفى لا يكفي؛ ربما يمكن أن نقترح هذا في العاصمة، لأن هناك عددا كبيرا من المستشفيات ولكن لما تذهب إلى ولايات أخرى تجد مستشفى واحدا وكل المرضى يتجهون من ولايات أخرى، بعيدة بمئات الكيلومترات، إلى مستشفى واحد.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد للوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد عبد القادر شنيني:** أولا، السيد رئيس الجلسة، أشكر معالي الوزير على التوضيحات التي قدمها، ولكن بحكم أنني أنتمي لهذا القطاع وبحكم ما عشته، مرتين في خضم «كورونا» زرت مستشفيين، لو تعلم، السيد الوزير، لما مررت على مصلحة مرضى «كورونا» كدت أن أموت صراحة، ولكن الشيء الذي لاحظناه هو أن عدد الوفيات كان أكبر خارج «كورونا»، المرضى المصابون بالسرطان، بأمراض القلب، بالقصور الكلوي، لم يكونوا يتوجهون لخوفهم من العدوى، فتوفوا في منازلهم، ولا أحد يملك الإحصائيات، وزارة الصحة لا تملكها لأنها لاتأتيها إلا الإحصائيات الخاصة بالمستشفى، حتى لو ذهبنا إلى البلديات فهي كذلك لا تملك الإحصائيات الحقيقية، لولا ذهاب أحدهم لاستخراج شهادة الوفاة لما أثبت ذلك. إذن الإحصائيات الحقيقية للوفيات لا أحد يملكها، ولكن ما لاحظناه أن عدد الوفيات أكبر، ولست أقول كلاما فقط، بل هذا ما لاحظته بأم عيني، يعني يأتي شخص مريض بسكتة دماغية يُطرد ! الطبيب بنفسه يقول له إذهب نحن منشغلون «بكورونا» ! مرضى القلب طردوا، لحد الآن الناس متخوفون، معالي الوزير، ولهذا ربما في العاصمة لا يمكننا إحداث مستشفى واحد أو مقر واحد، لكن في المناطق الداخلية يمكننا ذلك، معالي الوزير، في ولايتنا رافقت الوالي ولثلاث مرات نجتمع سويا، تطوعا فقط، من أجل هذا الغرض، فأنشأنا مصلحة خارج المستشفى وبعيدة عن المستشفى، رغم أن عدد الأسرة فيها كان 30 سريرا لكنها كانت كافية، فالمرضى الذين طلبوا العناية أخذناهم إلى ذلك المستشفى الذي أنشأناه، أما أولئك الذي كانوا يتابعون علاجهم فأبعدناهم، وبهذا حصلنا على نتيجة، ولذا أنا أنصحكم بإنشاء مثل هكذا في الولايات الداخلية، لدينا مساحات، القضية ليست في الأوكسجين... شكرا للسيد رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

شكرا سيدي المحترم.

حقيقة هذه جائحة عالمية، وباء فاجأنا، لما ترى الصور في الدول المتقدمة، نفس الشيء.

هي حقيقة عشناها وكل ما قلته وصلنا لأننا إدارة مركزية، نعلم كل ما يوجد في الشلف أو في بوسعادة...

لو ترى قسم الاستعجالات في الدول المتقدمة، نفس الشيء فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لما كان عدد المرضى قليلا، فكل شيء مرتب، ولما ازداد عدد الإصابات، الكراسي امتلأت والأسرّة امتلأت، أصبحوا يقومون بنفس ما يقوم به أي قسم استعجالات في أي مكان في العالم.

أتى الأمر الذي لم يكن باستطاعتنا مواجهته، لكن الحمد لله، كانت موجة والآن نحن في استقرار.

سيدي، لما تقول.. نحن درسناها! أنا عندي دراسة، أقولها لك، من طرف خبراء، مستشفى الشلف يتكفل بمرضى غرب ووسط الجزائر، مستشفى سيدي بلعباس يتكفل بالغرب والجنوب الغربي، مستشفى البويرة.. هذا مخطط جاء من طرف الوزارة الأولى، كيف أن شخصا هنا في اسطاوالي تقول له إذهب إلى الشلف!! مستشفى سطيف يتكفل بالشرق والجنوب الشرقي، مريض في بئر العاتر أو يبعد بمسافة 400 كلم تقول له أنت مصاب بالوباء إذهب إلى سطيف، هل كلهم يعالجون في سطيف! هذا غير مقبول ! ولم يحدث في أي موقع في العالم.

لما تقول لي، سيدي، خارج المستشفيات، نحن عملنا خارج المستشفيات (الأندلسيات، مزافران)، في المعاهد بسطيف، لما كان الضغط كبيرا، كلهم أخرجناهم خارج المستشفى، أما المرضى الذين يحتاجون إلى الأوكسجين أو العناية المركزة أو قسم الإنعاش، فكلهم في المستشفى. إضافة إلى ذلك، لو نضع كل المرضى في مستشفى، مثلا في سطيف، وذلك المستشفى فيه قسم الحنجرة وقسم طب العيون وقسم طب الجراحة، وفيه السكانير، أين يذهب مرضى سكان تلك المنطقة، لما يكون هذا المستشفى خاصا فقط «بالكوفيد»؟ إذن فيه دراسة حقيقة، أنت على حق، ونحن درسناها، نحن خبراء، والكلام الذي أقوله ليس كلامي الشخصي، أنا أشرف على لجنة علمية فيها خبراء، ربما تعرفون عددا منهم، وكل شيء قيد الدراسة، لأن الأمر جديد بالنسبة لنا. حاليا، رأيتم الجيش الوطني الشعبي، أعطانا نزلا في بن عكنون، السيد الوالي أعطانا في مزافران (800 سرير)، أنا زرته، لما كان العدد كبيرا، يستوجب الدخول للمستشفى، استعملنا كل هذا وأول استعمال كان لفندق المرسى. حاليا المرضى الذين أصيبوا وليس لديهم أعراض يقدم لهم الدواء ويعالجون في منازلهم، أما المستشفيات فهي مسخرة لحالات العناية المركزة، وهؤلاء وجودهم في المستشفيات ضروري، مثلا مستشفى يحتوي على 160 أنبوبا من الأوكسجين، ويكون عدد المحتاجين للأوكسجين أكثر، في هذه الحالة يجب نقلهم إلى مستشفيات أخرى.

إذن، لتلخيص الطريقة التي اعتمدناها، الحمد لله، لما نقارن أنفسنا مع قطاعنا الصحي، كنا نقول إن القطاع لا بأس به، لكنّ المواطنين يقولون.. نحمد الله على هذا الحال.

شكرا، سيدي، على اقتراحكم، يمكننا دراسته، وأتمنى أن تتكاتف جهودنا كلنا وإن شاء الله يزول هذا الوباء، ونتعاون لتحسين المنظومة الصحية لصالح مواطنينا وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ دائما مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد ناصر بن نبري، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد ناصر بن نبري:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير الصحة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

الطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

تحصي ولاية بومرداس 1 مليون نسمة، حسب آخر تعداد للسكان، وهي ولاية استراتيجية بحكم موقعها وطبيعتها، ورغم تسطير العديد من المشاريع التنموية لصالح الولاية، إلا أن قطاع الصحة يبقى الحلقة الأضعف، بالنظر لقلة الهياكل ونقص التجهيزات والتأطير وتدني الخدمات، مقارنة بحجم الكثافة السكانية، فتوفر ثلاث مؤسسات عمومية استشفائية فقط بكل من الثنية، دلس وبرج منايل، لا تكفي لتغطية احتياجات 1 مليون نسمة، مع خدمات طبية في المستوى، وإدراكا من السلطات العمومية لهذا النقص الموثق بالمعاينة وتقارير السلطات المحلية، فقد تم تسطير مشروع إنجاز مستشفى خميس الخشنة، هذا المشروع الذي استحسنه سكان البلدية والبلديات المجاورة، من أجل تقديم خدمات صحية لهم في المستوى، وإعفائهم من عناء التنقل إلى المستشفيات المجاورة كعين طاية، الرويبة، وحتى الجزائر العاصمة وتيزي وزو، كما هو عليه الحال اليوم، حيث إن إنجاز هذا المستشفى سيخفف الضغط عن

هذه المستشفيات المذكورة.

إلا أنه وبسبب الأزمة المالية التي مرت بها البلاد سنة 2014، تم تجميد المشروع كغيره من المشاريع التي تم تجميدها، في إطار تطبيق سياسة التقشف التي تم اعتمادها.

وبعد تحسن الوضعية المالية التي عرفتها البلاد، وقرارات الحكومة برفع التجميد عن عدد من المشاريع، بما فيها مشاريع قطاع الصحة، وبعد رفع كل التحفظات التي حالت دون إطلاق إنجاز هذا المستشفى، خاصة اختيار أرضية تنفيذ المشروع، إلا أنه لا يزال لحد الآن مجرد حبر على ورق.

السيد الوزير،

ـ ما هي العوائق التي ما زالت تحول دون الإطلاق الفعلي لهذا المشروع الحيوي لحد الآن؟ ومتى نشهد انطلاقة فعلية لهذا المستشفى الذي طال انتظاره؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، المحترم،

السيدة زميلتي،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم، ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بمشروع إنجاز مستشفى خميس الخشنة بولاية بومرداس، ولك ألف حق، كل عضو، كل مترشح وكل مسؤول يناشد من أجل ولايته، أشكرك على هذا وأعطيك بعض المعطيات.

وقبل الإجابة عن سؤالكم، أود أن أقدم لكم لمحة عن واقع المرافق الصحية الاستشفائية بالمنطقة:

تضم ولاية بومرداس ثلاث (3) مؤسسات عمومية استشفائية بكل من دلس، برج منايل والثنية، كما ذكرت، واستفادت أيضا من مشاريع لإنجاز أربع (4) مؤسسات استشفائية جديدة، اثنتان (2) منها متخصصة والأخرى عمومية. بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية المتخصصة، فقد تم الانتهاء من أشغال إنجاز مؤسسة استشفائية متخصصة في الأمراض العقلية، بطاقة استيعاب 120 سريرا ببودواو، وأنا زرتها وستدشن عن قريب، إن شاء الله، كما سيشرع في استكمال الإجراءات اللازمة لانطلاق إنجاز مؤسسة استشفائية متخصصة في التكفل بالأم والطفل، بطاقة استيعاب 80 سريرا ببومرداس.

أما عن المؤسسات العمومية، فلقد انطلقت الأشغال لإنجاز مستشفى بـ 240 سريرا ببومرداس، حيث بلغت نسبة الإنجاز 25 سريرا، وكانت لي زيارة لبومرداس وتنقلت هناك وكان لي رأي حول المستشفى، وأعطيت عددا من التعليمات ليكون المستشفى مخصصا للأمراض العامة ونظمنا الأمور التي كانت فيه مثل قاعة العمليات التي كانت بعيدة عن قسم الجراحة، وأعطينا تعليمات تقنية، حيث يكون المستشفى (Mono Bloc) أي لا تكون الأقسام بعيدة عن الأخرى، بحيث تخلق مشاكل في التسخين والتبريد والتنقل، فعلى هذا وجب أن يكون المستشفى (Mono Bloc).

حقيقة، لم تنطلق بعد الأشغال لإنجاز مستشفى 60 سريرا بخميس الخشنة، وهذا هو طلبكم، وموضوع انشغالكم، حيث يعود ذلك لكون المشروع ما زال خاضعا لإجراءات التجميد. ولما قلت، سيدي، لقد تحسنت الوضعية المالية، أقول: ليس هناك تحسن للوضعية المالية حاليا بالنسبة لمشاريع من هذا المستوى، ما زالت الوضعية المالية على حالها، وأنتم تعرفون أننا متعلقون بالبترول الذي بلغ سعره 50 دولارا للبرميل ـ الله غالب ـ عشرات السنين ونحن البترول، البترول، البترول! هناك عدة مشاريع ما زالت مجمدة، وبالخصوص المستشفيات، إلى حين انطلاقها ومنها إنجاز أشغال مستشفى خميس الخشنة، والتي ما زالت مجمدة منذ سنة 2015، في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدولة لترشيد النفقات العمومية.

للإشارة، هذا المشروع تم تسجيله في أوت 2008، منذ 18 أوت 2008، تاريخ تسجيل هذا المشروع، وأنتم على حق، تمت دراسته قبل أن يخضع للتجميد، كما أن الأرضية المخصصة له والمقدرة مساحتها (2) هكتار، قد تم تحويلها في المرة الأولى سنة 2016، لفائدة مؤسسة (عدل)

لبناء المساكن؛ ولذا تمت برمجة أرضية أخرى مساحتها (3) هكتارات على أن تتكفل مؤسسة (عدل) بتكاليف دراسة التعديلات التي جاءت نتيجة تغيير الأرضية، إلا أنه تبين بأن هذه القطعة الأرضية بها محطة غاز ذات ضغط عالي، إذن الأرض الحالية غير صالحة لإنشاء المستشفى بنفس المكان، فوعد رئيس بلدية خميس الخنشة بالأخذ على عاتقه تحويل المكان، هذا ما نحن فيه حاليا، المكان الأول أخذته مؤسسة (عدل)، والثاني غير قابل لبناء مستشفى، لأن أنبوب الغاز ذي الضغط العالي يمر من تحته. إذن، حاليا، استفسر مع رئيس بلدية خميس الخشنة الذي أخذ قرار تحويل المستشفى إلى مكان آخر على عاتقه، وفي انتظار رفع التجميد عن هذا المشروع وتخصيص قطعة أرض جديدة لإنجازه، فقد تقرر تحويل المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض العقلية ببودواو إلى مؤسسة عمومية استشفائية؛ وهذا قراري، لأنني لاحظت في المخطط عبر كل الوطن أن هناك عددا كبيرا وكبيرا جدا من مستشفيات الأمراض العقلية، لسنا مرضى.. ! لو أقول لك إن مستشفى الأمراض العقلية في دائرة صغيرة بسعة 120 سريرا، يعني 120 سريرا للأمراض العقلية في بودواو وآخر ليس ببعيد بسعة 300 سرير بواد عيسي، بتيزي وزو. مستشفى تيزي وزو للأمراض العقلية يستغل نسبة 11 ٪، مستشفى أمراض عقلية بولاية أخرى، دون ذكرها يعالج خمسة مرضى (5) وتحت إشراف ستة (6) أطباء. لهذا قررنا تحويلها إلى مستشفيات تقدم خدمات عامة للمرضى في الاختصاصات المطلوبة. من غير المعقول إنشاء عدة مستشفيات للأمراض العقلية ! إذن، مستشفى بودواو، أنا اتخذت قرار تحويله إلى مستشفى عمومي للأطفال، لأمراض البطن، كل الأمراض الأخرى، ونبقي على 20 ٪ جناح للأمراض العقلية. واد عيسي بسعة 300 سرير ومستشفيات أخرى للأمراض العقلية سنحاول تحويلها إلى مستشفيات عامة للمواطنين، تخدمهم، وأنا كطبيب ولدي معطيات ـ الحمد لله ـ الجزائريون لا يعانون من أمراض عقلية مقارنة بدول أخرى، ونحن نلاحظ حتى... وأقول لك أيضا، سيدي، بالنظر إلى عدد الأسرة، وبالتكلم عن الطب والجراحة على وجه الخصوص، كنا في السابق منذ عشرات السنين يدخل المريض لمدة 10 إلى 15 يوما لإجراء فحوصات، أما الآن فالفحوصات تجرى خارج المستشفى، كانت فيه عمليات جراحية تتطلب دخول المريض لمدة أسبوع ويخضع لعملية جراحية لمدة أسبوعين أو ثلاثة، أما حاليا فبالمنظار وبوسائل حديثة تجرى عدة عمليات في اليوم. بالأمس دخل أحد أقربائي المستشفى لإجراء عملية وخرج في نفس اليوم؛ عمليات استبدال المفصل التي كنت أقوم بها كجراح، فيها أسبوع للفحوصات وبعد إجراء العملية يبقى المريض ستة (6) أسابيع لجر العضو (المفصل) ستة (6) أسابيع! حاليا استبدال مفصل الورك، تجرى العملية صباحا فيخرج في نفس اليوم أو صباح الغد، حتى نسبة استغلال المستشفيات حوالي 40 ٪، بعض المستشفيات بها 5 مرضى، ضف إلى ذلك الموارد البشرية والسكانير، نحن لما نوفر السكانير، يجب أن يستغل، يجب أن يعطي مردوده.

نحن ندرس، على كل حال، رفع التجميد عن المنظومة كلها وعن هذه المستشفيات، لأنها مسجلة ولا يمكننا التراجع عنها؛ إذن ـ إن شاء الله ـ بالتنسيق مع رئيس بلدية خميس الخشنة وما دام المشروع مسجلا ومعطلا، وبلدية خميس الخشنة عدد سكانها يزيد مع مشروع سكنات (عدل)، وحتى عدد سكان الجزائر يزيد وسنعمل ـ إن شاء الله ـ على هذا بمساعدة رئيس بلدية خميس الخشنة، كذلك و إن شاء الله، سيكون في خميس الخشنة مستشفى.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت عن سؤالكم، وأشكركم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد ناصر بن نبري، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد ناصر بن نبري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أولا وقبل كل شيء، أشكر السيد الوزير على هذه الإجابة القيمة ولو أنها سلبية، لكن سيكون الشيء الإيجابي ـ إن شاء الله ـ في المستقبل، وأغتنم هذه الفرصة كذلك لكي أوجه التحية والتقدير إلى عمال قطاع الصحة، وخاصة في هذا الظرف الصعب.

سيدي الوزير،

دائرة خميس الخشنة هي من أكبر الدوائر على مستوى ولاية بومرداس بمحاذاة دائرة بودواو والثانية من حيث عدد

السكان، وسكانها يلجؤون للجزائر العاصمة للعلاج لكونها الأقرب، تبعد عن ولاية تيزي وزو بحوالي 80 كلم والجزائر العاصمة بـ 30 كلم، هناك ضغط كبير عليهم وهم يعانون كثيرا !

السيد الوزير،

نظرا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، برفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة على مستوى الوطن ونظرا لتقارير السلطات المحلية، فنحن بحاجة إلى هذه المؤسسة في هذه المنطقة، ونظرا للخريطة الصحية التي تبرمجونها أنتم بأنفسكم مع إطاراتكم، ونظرا لأهمية هذا المشروع، وما يقدمه من خدمات للمواطنين وللمنطقة الغربية لولاية بومرداس؛ ولهذا الغرض ولهذه الأسباب، نلح بقوة ونؤكد على ضرورة إنجاز هذا المشروع.

سيدي الوزير،

حتى المنطقة الشرقية، برج منايل، دلس، المؤسسات الموجودة هناك منذ 50 أو 60 سنة أنجزت حسب عدد السكان آنذاك واليوم أصبح عدد السكان يشكل الضعف، أعطيكم مثالا كان 16000 في مؤسسة دلس، الآن أصبح 210000 نسمة والمستشفى نفسه، طلبنا قاعة عمليات، وهي مجمدة في دلس، منعدمة! دلس منعزلة، تيزي وزو بعيدة عنها وبومرداس كذلك بـ70 كلم ولو أنها تابعة لولاية بومرداس، 70 كلم لتصل إليها! كيف يصل المريض؟ السكان يعانون حتى في برج منايل، جهاز السكانير منعدم! ونقص فادح في سيارات الإسعاف، لو رأيتها ـ سيدي الوزير ـ لا يمكنك ركوبها! أشكرك مرة أخرى، السيد الوزير، والسلام عليكم وبارك الله فيك.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

شكرا سيدي، أنت على حق، ومن حقك الدفاع عن ولايتك، أنا زرتها منذ أقل من شهر، وبالنسبة لسيارة الإسعاف، كان زميلي وأخي السيد الوزير، بومزار، موجودا معنا، وأعطى سيارة إسعاف لبومرداس، للتذكير فقط.

نحن ننتظر ـ إن شاء الله ـ إنشاء مستشفى 240 سريرا، وإذا أنجز هذا المستشفى ـ إن شاء الله ـ سيلتحق ببومرداس أو الثنية حتى يصبح جامعيا، سيكون تابعا لكلية الطب بتيزي وزو أو بالعاصمة، حتى نعطي فرصة للطلبة لكي يكون عندهم أقسام، للتربص لأن هناك ضغطا كبيرا على العاصمة.

مشروعكم ضروري، نعم ضروري بالنسبة لعدد السكان، بالنسبة للطلبات، بالنسبة لاتجاهنا في إعطاء خدمات علاجية أقرب للمواطنين.

أنا درست الملف وأقول لك عندي كل المعطيات حول ملف مستشفى خميس الخشنة، وقلت لك إن رئيس البلدية أخذ حاليا على عاتقه التحويل، لأن هذا يعود لسنة 2008.. لترى صعوبة مهامنا، أينما ذهبت أي نائب، في أي ولاية، مستشفى 2008، 2009، 2012، مجمد! مجمد! مجمد! نحن مع رفع التجميد، لكن تدريجيا...

**السيد ناصر بن نبري:** السيد الوزير تكلمت مع السيد الوالي، فيما يخص القطعة الأرضية وقد أنهى المشكل، ليس هناك مشكل في القطعة الأرضية...

**السيد رئيس الجلسة:** السيد ناصر من فضلك!

**السيد الوزير:** طيب، سنتواصل مع بعض -إن شاء الله- شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابة عنها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة.

تُستأنف أشغال مجلسنا يوم الإثنين 28 ديسمبر 2020 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وتُخصص الجلسة لعرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، والتصويت عليه، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الواحدة والثلاثين بعد الزوال**

# ملحق
## أسئلة كتابية

**1ـ السيد محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار مساعي قطاعكم الوزاري الساعي إلى تحسين مردود القطاع وذلك بتثمين المجهودات للموظفين الذين تحصلوا بعد توظيفيهم على شهادات في التعليم العالي؛ وتشجيعا لهم للسعي إلى الرفع المستمر لمستوى تأهيلهم بما يضمن تحسين أداء مؤسساتهم، حيث تم بموجب مرسوم تنفيذي رقم 17 ـ 302، مؤرخ في 22 / 10 / 2017، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 08 ـ 167، مؤرخ في 07 / 06 / 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون، لاسيما المادة 63 مكرر منه، التي من خلالها تمت تسوية وضعية الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون، الذين تحصلوا بعد توظيفهم على شهادة الليسانس في التعليم العالي، بينما ينتظر الموظفون المنتمون للأسلاك الخاصة بإدارة السجون الذين تحصلوا بعد توظيفهم على شهادة الماستر في التعليم العالي، لأجل تسوية وضعيتهم وترقيتهم وفقا للمؤهل الجديد.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات أعوان إعادة التربية بالمديرية العامة لإدارة السجون، وإعادة الإدماج، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من أجل ترقية الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون الذين تحصلوا بعد توظيفهم على شهادة الماستر في التعليم العالي، وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 نوفمبر 2020

**محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

ردا على سؤالكم الكتابي المتضمن الاستفسار عن الإجراءات المتخذة من أجل ترقية الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون المتحصلين بعد توظيفهم على شهادة ماستر، وهذا أسوة بزملائهم المتحصلين على شهادة الليسانس الذين استفادوا من الترقية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17 ـ 302، المؤرخ في 22 / 10 / 2017، يشرفني أن أخبركم بأننا نسعى لكي تستفيد هذه الفئة بدورها من الترقية إلى رتبة ضابط رئيسي لإعادة التربية، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي المذكور، وذلك بمجرد توفر المناصب المالية الكافية لاستيعابهم، إلى جانب استكمال الإجراءات التنظيمية الخاصة بمتابعة المعنيين للتكوين المتخصص بالتنسيق مع وزارة المالية ومصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جانفي 2021

**بلقاسم زغماتي**
**وزير العدل، حافظ الأختام**

**2ـ السيد محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير الموارد المائية**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

يمثل الحصول على الموارد المائية النظيفة والآمنة شرطا مسبقا أساسيا في ازدهار المجتمعات. وفي هذا الصدد، سخرت الدولة إمكانيات كبيرة وأموالا لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الإطار، يعاني سكان بلدية مسعد بولاية الجلفة ذات الكثافة السكانية العالية، من أزمة التزود بالمياه الصالحة للشرب، رغم ضخ الدولة أموالا طائلة في هذا القطاع وعملت على إنجاز أربعة آبار عميقة لتزويد مدينة مسعد بالماء الصالح للشرب، لكنها ليست عملية لحد اليوم، ويشتكي المواطنون من ندرة هذه المادة الحيوية التي يزودون بها كل 15 خمسة عشر يوما حسب شكواهم، وهذا لا يعكس جهود القطاع والموارد المسخرة، التي يفترض أن تقضي على هذه الأزمة. للإشارة أن دائرة مسعد تم مؤخرا ترقيتها إلى ولاية منتدبة، كيف يتحقق ذلك والمورد الأساسي غير محقق الأهداف ويتعلق الأمر بالمياه الصالحة للشرب، والسكان يعانون من هذه الأزمة؟

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغال سكان بلدية مسعد، ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغال سكان بلدية مسعد من أجل القضاء على أزمة المياه وتحسين الإطار المعيشي للساكنة بهذه المدينة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 ديسمبر 2020

**محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛

في البداية، أشكركم على اهتمامكم بإيصال انشغالات سكان ولاية الجلفة كما أود أن أنوه، كعضو في الحكومة، على الجهود التي يبذلها، السيدات والسادة، أعضاء المجلس الشعبي الوطني بخصوص إيصال انشغالات مواطنينا في شتى المجالات.

تفضلتم من خلال سؤالكم بالاستفسار عن الإجراءات المتخذة بخصوص النقص الكبير في توزيع المياه على سكان مسعد بولاية الجلفة. وعليه، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات المطلوبة حول هذا الموضوع، كما يلي:

تعتبر مدينة مسعد المدينة الثانية بعد مركز الولاية من حيث تعداد السكان، إذ يقدر بـ: 136875 نسمة وعليه فإن هذه المدينة تحتاج إلى 25877 م$^3$ / يوم من المياه.

أما الإنتاج الحالي بهذه المدينة من المياه فيقدر بـ10564 م$^3$ / يوم أي هناك نقص بـ15313 م$^3$ / يوم أكثر من 50 ٪ من الاحتياج وعليه من أجل استدراك هذه الوضعية وتحسينها قامت مصالحي الولائية بالإجراءات التالية:

1ـ إنجاز أربع آبار F13 – F14 – F6 – F11 والأشغال متواصلة وهي في نهايتها.

2ـ تجديد شبكة الجر، والتي ساهمت في رفع قدرة توزيع المياه للقضاء على التسربات.

3ـ تم إنجاز خزانين بسعة 3000م$^3$ و 1000م$^3$ في انتظار ربطهما بالشبكة.

4ـ تأهيل الشبكة وإنجاز قناة الربط من حقل أولاد لخضر للمياه.

وعند استكمال كل هذه العمليات في بداية هذه السنة، ستتحسن وضعية المياه الصالحة للشرب بهذه المدينة بشكل كبير.

وبخصوص تدخل «الجزائرية للمياه» من أجل القيام بأشغال إصلاح الشبكات للحد من التسربات، فإن وزارة الموارد المائية تعمل حاليا على إيجاد الإمكانية والصيغة المثلى لتمويل عمليات الصيانة والترميم في عدة ولايات.

كما أؤكد لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن مصالحي الولائية تعمل على قدم وساق من أجل إتمام هذه العمليات والقضاء على مشكل التزود بالمياه الشروب لسكان هذه المناطق.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير، وأبلغوا تحياتي لكل سكان دوائر وبلديات ولاية الجلفة.

الجزائر، في 7 جانفي 2021

**أرزقي براقي**
**وزير الموارد المائية**

**3ـ السيد محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تحسين الظروف المعيشية للسكان، ورغم جهود الدولة المنصبة لأجل القضاء على أزمة السكن على المستوى الوطني وطبقا للتعليمة المشتركة بين (وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية ووزارة السكن والعمران والمدينة)، رقم 01 المؤرخة في 07 / 07 / 2014، المتعلقة بتطوير العرض العقاري بولايات الجنوب والهضاب العليا ويتعلق الأمر بعمليات تهيئة التجزئات الاجتماعية، يعاني سكان بلدية مسعد من ظروف صعبة في مجال السكن، ويطالبون السلطات المحلية بتسريع عملية توزيع السكنات الاجتماعية المنجزة وتوزيع التجزئات الاجتماعية للتخفيف من معاناتهم في هذا المجال.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين ببلدية مسعد، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين ببلدية مسعد المتعلقة بتوزيع السكنات الاجتماعية والتجزئات الاجتماعية للمساهمة في القضاء على أزمة السكن التي تعاني منها البلدية ولتحسين ظروف معيشة مواطنيها؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 ديسمبر 2020

**محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**

**4ـ السيد محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تعتبر البلدية الجماعة الإقليمية للدولة وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكانا لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه. وفي هذا الإطار، يعاني سكان بلدية مسعد بولاية الجلفة، من انقطاع الشبكة في المصالح البيومترية ومصالح الحالة المدنية والانتخابات، مما عرقل السير الحسن لهذا المرفق وتعطيل مصالح وشؤون المواطنين، كما أن المقر الحالي للبلدية لا يعد قابلا لتقديم خدمات في المستوى المطلوب، مما يتطلب من السلطات الوصية إنجاز مقر جديد لبلدية مسعد يرقى إلى تقديم خدمة عمومية أفضل. للإشارة أن البلدية استفادت من إنجاز مقر سابقا لكن اختيرت له أرضية بها نزاع أعاق إنجاز المشروع، لاسيما وأن دائرة مسعد تم ترقيتها مؤخرا إلى ولاية منتدبة.

من جهة أخرى، يعاني عمال المؤسسة العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات (تازفا) بمسعد من توقف رواتبهم لمدة تفوق السنة، مما أثر سلبا على حياتهم اليومية وعلى أسرهم، مما جعلهم يطالبون بتدخل السلطات المحلية

لتسوية وضعيتهم العالقة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين وعمال مؤسسة (تازفا)، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين فيما تعلق بإصلاح الشبكة المعلوماتية، وهل هناك إمكانية لإنجاز مقر لبلدية مسعد من أجل تقديم الخدمة العمومية للمواطنين في ظروف ملائمة؟

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات عمال المؤسسة العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات (تازفا) بتسوية وضعية رواتبهم العالقة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 ديسمبر 2020

**محمد قطشة**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير على السؤالين:**

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بتقديم سؤالين كتابيين، الأول بخصوص إصلاح الشبكة المعلوماتية، إنجاز مقر جديد لبلدية مسعد وكذا الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات عمال مؤسسة «تازفا» والثاني بخصوص توزيع السكنات الاجتماعية والتجزئات الاجتماعية ببلدية مسعد ولاية الجلفة.

وردا على ذلك، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

بخصوص الخدمة العمومية لمصالح الحالة المدنية ببلدية مسعد:

بالفعل شهدت هذه الخدمة بعض التذبذب بسبب العطب الذي أصاب الموج الكهربائي، وقد تم تدخل مصالح الولاية لإصلاح العطب، والأمور تسير بصورة عادية منذ تاريخ 20 ديسمبر 2020.

بخصوص إنجاز المقر الجديد للبلدية:

تم في سنة 2008 الشروع في إنجاز مقر جديد للبلدية (شطر 1) بمبلغ مالي يقدر بـ 20 مليون دج، حيث سجل اعتراض مواطن على أرضية المشروع وقام برفع دعوى قضائية، وفي سنة 2020 صدر حكم مجلس الدولة القاضي بإخلاء قطعة الأرض محل المشروع لصالح المعترض، ومصالح البلدية بصدد التفاوض مع المعني لإيجاد صيغة توافقية لإتمام هذا المشروع.

بخصوص تسوية وضعية عمال المؤسسة البلدية لتزيين الفضاءات العمومية «تازفا»:

تم بتاريخ 30 نوفمبر 2020 تعيين مسير لشؤون البلدية التي تعرف حالة انسداد المجلس الشعبي البلدي، حيث تم تحويل إعانة مالية تقدر بـ 30 مليون دج قصد التكفل بصب رواتب العمال وفقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.

بخصوص توزيع السكنات الاجتماعية ببلدية مسعد:

الحصة المبلغة لبلدية مسعد هي 844 وحدة سكنية، مع عدد الطلبات المسجلة يقدر بـ 11249 طلبا، وعدد الملفات المدروسة يقدر بـ 7900 ملف، حيث تم الانتهاء من تنقيط الملفات وسيتم الإعلان عن القائمة في القريب العاجل.

بخصوص التجزئات الاجتماعية ببلدية مسعد:

حصة بلدية مسعد 2412 قطعة مهيئة، تم إعداد قائمة 500 مرشح وهي في مرحلة إعداد العقود (قيد رفع التحفظات المسجلة من قبل مديرية أملاك الدولة)، حيث إن حالة الانسداد التي يعرفها المجلس الشعبي البلدي أثر على دراسة الملفات وإتمام القوائم المتبقية.

تفضلوا ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 17 جانفي 2021

**كمال بلجود**
**وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**

**5ـ السيد مولود مبارك فلوتي**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي**

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم

إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر ولاية سكيكدة من الولايات التي تحتل سنويا المراتب الأولى في شهادة البكالوريا وبنسب عالية تسمح لتلاميذها المتفوقين من التسجيل بكل أريحية في الفروع التي تتطلب شروطا بيداغوجية خاصة، كالطب والهندسة المعمارية، وهو نتاج العمل الجدي التي تقوم به 54 ثانوية موزعة عبر إقليم الولاية.

ويوجه في العادة تلاميذ ولاية سكيكدة المقبولون في فرع العلوم الطبية إلى كليات قسنطينة وعنابة والجزائر العاصمة نظرا لأعدادهم الكبيرة، حتى أصبحوا يشكلون النسبة الأكبر لطلبة كليتي قسنطينة وعنابة.

إن هذه الوضعية تدعونا إلى مطالبتكم بفتح كلية للعلوم الطبية على مستوى جامعة سكيكدة تمكن من التكفل بطلبة الولاية في هذا التخصص محليا، خاصة وأن كل شروط ومتطلبات إنشاء هذه الكلية موجودة وهي:

1ـ الهياكل والمرافق البيداغوجية والخدماتية المتوفرة، خاصة بعد استلام 8000 مقعد بيداغوجي بجامعة سكيكدة وإقامة جامعية بـ 2000 سرير.

2ـ التأطير المتوفر في جامعة سكيكدة واستعداد مجموعة لابأس بها من أساتذة الطب من مختلف الرتب والتخصصات من أبناء الولاية للالتحاق بهذه الكلية في حالة إنشائها، سواء عن طريق التحويل أو عن طريق الصيغ الأخرى للمساهمة في ضمان التأطير العالي والمناسب.

3ـ المرافق والهياكل الصحية المتواجدة على مستوى ولاية سكيكدة ومنها على سبيل المثال:

ـ مستشفى عبد الرزاق بوحارة بمدينة سكيكدة.
ـ مستشفى الشهداء ساعد قرمش بمدينة سكيكدة.
ـ مستشفى الحروق الكبرى ببوزعرورة (في طور الإنجاز).
ـ مستشفى العايب دراجي بالحروش.
ـ مستشفى الأمراض العقلية بغدادي بوغاغة بالحروش.
ـ مستشفى محمد دندن بعزابة.
ـ مستشفى عبد القادر نطور بالقل.
ـ المعهد الوطني للتكوين العالي شبه الطبي بمدينة سكيكدة.

يضاف إلى هذه الهياكل مجموعة كبيرة من العيادات متعددة الخدمات والمصحات الخاصة في مختلف التخصصات، مؤطرة من قبل أطباء وأساتذة من مستوى عال.

سيدي الوزير،

إن فتح كلية للطب بجامعة سكيكدة سيلبي حاجة الولاية من التكوين المتخصص في الأمراض والأخطار الصحية الناتجة عن القطب البتروكيمياوي ومواجهة الانتشار الكبير لبعض الأمراض كالربو والسرطان، حيث تحتل ولاية سكيكدة مراتب متقدمة على المستوى الوطني.

والسؤال المطروح:

ـ هل ستستجيب مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا الطلب وتحقق طموحات ساكنة الولاية، لاسيما وأن كل الشروط والإمكانيات متوفرة؟

في انتظار ردكم تفضلوا ـ سيدي الوزير ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2021

**مولود مبارك فلوتي**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

ردا على إرسالكم الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تطرحون فيه اقتراح فتح كلية للطب بجامعة 20 أوت 1955، بالنظر إلى النتائج الجيدة المتحصل عليها في شهادة البكالوريا من طرف طلبة ولاية سكيكدة، وتستندون في طلبكم هذا على الهياكل البيداغوجية والمرافق الخدماتية المستلمة مؤخرا وعلى المرافق والهياكل المتواجدة على مستوى الولاية، مقترحين استعداد أساتذة الطب من مختلف الرتب من أبناء الولاية للالتحاق بالكلية، يشرفني إفادتكم علما أن فتح كلية للعلوم الطبية يتطلب استيفاء عدد من المقاييس العلمية والبيداغوجية والهيكلية، وفي مقدمتها قدرات التأطير النوعي ذات المصف العالي من الأساتذة والأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين في التخصصات الطبية الأساسية، وكذا ميادين التدريب في مؤسسات صحية ذات طابع استشفائي جامعي بالولاية.

وعليه، فإن كل مؤسسة جامعية ترغب في فتح التكوين في العلوم الطبية مطالبة، في المقام الأول، بالعمل على استيفاء المقاييس التي يتطلبها دفتر الشروط المعد لهذا الغرض، كما أن فتح فرع للعلوم الطبية بأي جامعة يتطلب

وجود سبع وعشرين (27) مصلحة استشفائية، يؤطر كل واحدة منها أستاذ واحد على الأقل، وأستاذان محاضران، وأربعة أساتذة مساعدين.

إن قرار فتح فرع أو تخصص معين في العلوم الطبية يتطلب اتباع إجراءات تنظيمية محددة، تبدأ، أساسا، من المؤسسة الجامعية المعنية التي عليها أن تبادر بهذا الطلب، كلما أدركت بأن الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية باتت متوفرة، ويقع حينئذ على عاتق المصالح المخولة بالوزارة دراسة طلب الجامعة المذكورة، وذلك بالاستعانة بخبراء ومتخصصين في الفرع المراد فتحه، علما أن الإجراءات التنظيمية المشار إليها تقتضي مساهمة كل من قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والسلطات الولائية في إطار لجنة وزارة مشتركة، تسهر على تسخير الإمكانات الضرورية المرافقة، لاسيما ما تعلق منها بالهياكل الاستشفائية الجامعية لاستعمالها كميادين تدريب محتملة، بما يكفل التكامل الضروري في هذا النمط من التكوين بين الجانب التعليمي والجانب التطبيقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الالتحاق بالعلوم الطبية، بمختلف فروعها، المتمثلة في الطب والصيدلة وطب الأسنان، يتم بناء على معدلات موحدة على المستوى الوطني، بصرف النظر عن الولاية التي ينحدر منها الحائز على شهادة البكالوريا. وفي هذا السياق، فإن الحائزين الجدد على البكالوريا المنحدرين من ولاية سكيكدة، والمستوفين لشروط الالتحاق بإحدى فروع العلوم الطبية، يتم تسجيلهم بيداغوجيا بالجامعات التي تضمن هذا النمط من التكوين على مستوى الندوة الجهوية لجامعات الشرق، كما يتم التكفل بهم في مجال الخدمات الجامعية في الإقامات المتواجدة بالمدينة الجامعية التي جرى تسجيلهم بها، حيث يستفيدون من خدمات الإيواء والإطعام والنقل والنشاطات الثقافية والرياضية والتغطية الصحية.

تفضلوا، السيد العضو، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جانفي 2021

**عبد الباقي بن زيان**
**وزير التعليم العالي**
**والبحث العلمي**

| | |
|---|---|
| **الإدارة والتحرير**<br>**مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف**<br>**الجزائر 16000**<br>**الهاتف: 73.59.00 (021)**<br>**الفاكس: 74.60.34 (021)**<br>**رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16** | ثمن النسخة الواحدة<br>12 دج |

**طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 11 جمادى الثانية 1442**
**الموافق 24 جانفي 2021**

**رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587**